ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

رؤى وتحليلات

أبريل 2023

حالة إيران

المجتمع الدولي

بين النووي الإيراني وتجارب دولية أخرى

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

رؤى وتحليلات
نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

اللواء. **محمد إبراهيم**
نائب المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

إشراف وتحريـــر
د. **هدي رؤوف**

المنسق العام **مي سعيد**

إخـراج فنـي
إسلام علي

أبريل 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

أولاً- المقال الافتتاحي:

- البرنامج النووي الإيراني وصفقة أكثر صعوبة في المستقبل 4

ثانيًا- تباين المواقف الدولية من البرامج النووية (العراق- الهند- باكستان)

- **سياق مُحفز:** كيف تعامل المجتمع الدولي مع البرنامج النووي العراقي؟ 6
- كيف تعامل المجتمع الدولي مع البرنامج النووي الهندي والباكستاني؟ 10
- لماذا هاجمت إسرائيل المفاعل النووي العراقي ولا تهاجم الإيراني؟ 16

ثالثًا- الاقتصاد الإيراني

- **الاقتصاد الإيراني:** بين إجراءات مجموعة العمل المالي والقيود الأمريكية للأنشطة التجارية 23

رابعًا- جولة داخل الإعلام الإيراني:

قضايا التحولات الداخلية 29

القضايا الخارجية 35

البرنامج النووي الإيراني
وصفقة أكثر صعوبة في المستقبل

في 11 مارس 2024، أفاد التقييم السنوي للاستخبارات الأمريكية أن البرنامج النووي الإيراني لم ينتج سلاحًا بعد، لكن التقرير حذر من أن طهران سرعت إنتاج وتشغيل أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، كما حدت إيران من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المراقبة من خلال الكاميرات أو التفتيش المادي لبعض المنشآت الرئيسية.

وأضاف التقرير أن في الوقت نفسه، قامت إيران بتوسيع ترسانتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية -مثل الصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار- بالإضافة إلى القدرات السيبرانية. وحذر مكتب مدير الاستخبارات الوطنية من أن خبرة طهران المتزايدة واستعدادها للقيام بعمليات سيبرانية عدوانية تجعلها تشكل تهديدًا كبيرًا لأمن الشبكات والبيانات الأمريكية والحلفاء والشركاء.

ويشير التقرير إلى أن إيران لا تقوم حاليًا بتنفيذ أنشطة تطوير الأسلحة النووية الأساسية اللازمة لإنتاج جهاز نووي، إلا أنها منذ عام 2020، صرحت بأنها لم تعد مقيدة بأي قيود منصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وقامت إيران بتوسيع برنامجها النووي بشكل كبير، وقلصت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقامت بأنشطة تجعلها في وضع أفضل لإنتاج جهاز نووي، إذًا هي اختارت القيام بذلك.

وتواصل إيران زيادة حجم ومستوى تخصيب مخزونها من اليورانيوم، وتطوير وتصنيع وتشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وتمتلك طهران البنية التحتية والخبرة اللازمة لإنتاج اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية، إذًا توفرت الإرادة السياسية لذلك.

ومن المحتمل أن تفكر إيران في تركيب أجهزة طرد مركزي أكثر تقدمًا، أو زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب، أو تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 90% ردًا على عقوبات إضافية أو هجمات أو انتقادات لبرنامجها النووي.

بشكل عام، استمر البرنامج النووي الإيراني في اتجاهين؛ الأول: تخلي إيران عن التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وزيادة تخصيب اليورانيوم وبنسب كبيرة وصلت إلى 60%، والاتجاه الآخر: هو التخلص من المراقبة الدولية عبر تقييد وصول الوكالة لأنشطتها النووية. لذا خلال عام 2023، زادت مخاطر الانتشار التي يشكلها البرنامج النووي الإيراني

في المقام الأول لأن طهران واصلت زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، ويمكن لها أن تقوم بسرعة أكبر بتخصيب هذه المادة إلى مستويات صنع السلاح النووي أي 90 بالمائة. وفي حين أنها لم تتخذ القرار السياسي لإنتاج أسلحة نووية، لكن مع تزايد مخزونها من اليورانيوم بنسب عالية التخصيب، فإن طهران سوف تحتاج إلى وقت أقل لإنتاج الوقود لعدد قليل من الأسلحة النووية.

إذ عقدت تطورات البرنامج النووي الإيراني، أي دبلوماسية محتملة للحد منه، ومع اتساع الفجوات في المراقبة، ستجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، صعوبة في إعادة بناء تاريخ الأنشطة النووية الإيرانية وإنشاء قوائم جرد لبعض الأنشطة، مثل عدد أجهزة الطرد المركزي المنتجة، إذًا تم التوصل إلى اتفاق مستقبلي.

وفي حين عملت إيران على اتخاذ خطوات لتهدئة التوترات مع الولايات المتحدة في أعقاب الاتفاق بينهما، والذي كان ضمن بنوده إفراج واشنطن عن أرصدة إيرانية مجمدة في بنوك كوريا الجنوبية في مقابل إطلاق سراح مسجونين أمريكيين لدى إيران، في هذه الأثناء عملت إيران على إبطاء وتيرة تخصيب وإنتاج اليورانيوم، ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر الماضي، عادت إيران لتخصيب اليورانيوم بنسب عالية وفق تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهنا تطرح التساؤلات حول ما الخيارات المحتملة لخفض التصعيد ببين إيران والغرب حال عودة اهتمام المجتمع الدولي بالبرنامج النووي الإيراني؟ وما الخطوات التي قد تكون إيران على استعداد لاتخاذها وما ملامح الصفقة المحتملة مع واشنطن وهل ستقبل واشنطن بإيران كدولة عتبة نووية؟

المؤكد أن التفاوض على صفقة مستقبلية سيكون أكثر صعوبة كلما طال أمد فجوة الرقابة على البرنامج النووي الإيراني وإذا استمرت إيران في تطوير قدراتها النووية.

وهنا يطرح التساؤل حول موقف المجتمع الدولي ومدى استعداده للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني والاعتراف بإيران كدولة عتبة نووية وهو ما يعني تغيير موازين القوى الإقليمية وتطورات جيوسياسية يجب التعامل معها.

د. **هدى رؤوف**

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياق مُحفز: كيف تعامل المجتمع الدولي مع البرنامج النووي العراقي؟

رحاب الزيادي - باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قادت موحات العراق بحيازة برنامج نووي إلى موقف دولي رافض لهذه التطلعات النووية ومراقباتها وفرض القيود والضغوط الدولية في محاولة لإنهاء هذا البرنامج، إذ تمثلت رغبة العراق آنذاك في امتلاك قدرات نووية بهدف تعزيز معادلة التوازن الإقليمي في مواجهة التهديدات المحيطة بها، خاصة في ضوء امتلاك إسرائيل للسلاح النووي في فترة الستينيات، وكذلك امتلاك إيران لقدرات نووية في فترة الحرب مع العراق، وعليه تم توجيه الضربة الإسرائيلية إلى موقع «التويثة» العراقي، وتم تدمير

مفاعل «تموز1»، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتُنهي هذا البرنامج، ووُضع العراق تحت طائلة العقوبات الدولية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما أثر في الدولة لفترة طويلة حتى غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، ودخول العراق بعدها في مرحلة انتقالية عبر تشكيل حكومة منتخبة مؤقتة ومستقلة في 30 يونيو 2004 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1546 لعام 2004. ضمن هذا السياق يتناول المقال نبذة عن البرنامج النووي العراقي والتحركات الدولية لإنهاء هذا البرنامج.

أولاً: نبذة عن البرنامج النووي العراقي

بدأ البرنامج النووي العراقي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي في العام 1956، وقد أنشئت لجنة الطاقة الذرية العراقية بموجب قانون 1959، وحظي مشروع العراق في بدايته بدعم أمريكي بعد طرح مشروع «أيزنهاور» «الذرة من أجل السلام»، لكن أوقفت الإدارة الأمريكية آنذاك دعم العراق في مجال الذرة نتيجة تغير النظام السياسي في العراق، واتجهت بغداد إلى الاتحاد السوفيتي لاستكمال خطوات البرنامج النووي العراقي.

ويُعد العراق من بين الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام 1969، وكانت البداية بشراء مفاعل أبحاث سوفيتي الصنع (IRT-5000) بقدرة 2 ميجاوات في عام 1962، ثم حصل العراق على مفاعل أبحاث «أوزيراك» أو مفاعل «تموز» بقدرة 40 ميجاوات من فرنسا، بالإضافة إلى مفاعل إيزيس في عام 1976.

وقد دعمت إيطاليا العراق بأدوات تصنيع الوقود وإعادة معالجة البلوتونيوم في عام 1979، وأعلن الرئيس «صدام حسين» أن العراق أول من سيحصل على القنبلة النووية في المنطقة العربية، ونظرًا لأن البرنامج النووي العراقي أول محاولة للتسليح العربي النووي في مجابهة إسرائيل، فكان الهدف الذي قاد إلى موقف دولي رافض لاتجاهات العراق نحو حيازة برنامج نووي.

مثّل البرنامج النووي العراقي عامل قلق للحكومة الإسرائيلية برئاسة «مناحيم بيغن»، والذي وصف النظام في العراق بأنه أكثر الأنظمة العربية دموية وأقل مسئولية، مستشعرة الخطر من توجهات العراق النووية، وحاولت إسرائيل إنهاء الاتفاق بين العراق وفرنسا الذي كان بموجبه ستزود فرنسا العراق بمفاعلين من طراز أوزيريس «تموز 1، وتموز 2»، وبذلت محاولات إسرائيلية باغتيال الفريق العراقي القائم على أعمال تشغيل المفاعلين ونجحت في اغتيال نحو 12 شخصية، وفي يونيو 1981 وجهت غارة جوية إسرائيلية إلى مفاعل «أوزيراك» مستغلة حالة انشغال العراق بالحرب مع إيران، لذلك صدر قرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981 والذي أدان الضربة الإسرائيلية على البرنامج العراقي.

وقد ساهمت هذه الضربة في تأخير البرنامج العراقي لعدة سنوات، لكن سعي الرئيس صدام في وقت لاحق إلى إعادة تنشيط البرنامج، وفي عام 1987 تم التعاقد مع شركة يوغوسلافية لبناء منشأة في الطارمية شمال بغداد لإنتاج 15 كيلوجرامًا من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة سنويًا لفصل النظائر الكهرومغناطيسية (EMIS)، وتم بناء مرفق ثانٍ لنظام إدارة المعلومات في الشرقاط شمال غرب بغداد.

قرر العراق بعد توجيه الضربة الإسرائيلية، إلى إعادة بناء برنامجه النووي من خلال فريق علمي عراقي، بهدف تقييم الأضرار، وتخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي، واستخدام الطريقة الكهرومغناطيسية، واتُّخذ قرار بخفض الاعتماد على الموردين الأجانب وتحقيق الاكتفاء الذاتي النووي عبر استثمار مليارات الدولارات في تخصيب اليورانيوم، لكن منذ غزوه للكويت، واجه العراق صعوبة في إحراز أي تقدم في بناء الأسلحة النووية. وأدت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس

الأمن بعد الغزو إلى تعطيل العديد من الواردات الحيوية، وخاصة برنامج تخصيب اليورانيوم.

وتعطل مسار البرنامج النووي مرة أخرى، بسبب حرب الخليج الثانية في الفترة 1991-1990 بالإضافة إلى نظام التفتيش الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، إذ كشف تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أمام الكونجرس في العام 1993 عن أن العراق لا يزال لديه أكثر من 7000 عالم فني ونووي، ويئوي المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة، وبإمكانه صنع قنبلة ذرية خلال خمس سنوات، ولديه ما يكفي من المواد الانشطارية.

لذلك ظلت الشكوك مستمرة من قبل المجتمع الدولي حول البرنامج النووي العراقي، خاصة أن العراق حاول إخفاء أنشطته عن المفتشين، وقرر إبقاء الفرق الفنية لديه، بما أثار مخاوف الدول حول أنشطة العراق النووية، ونواياه حول إعادة تشكيل البرنامج مرة أخرى في الفترة التالية للحرب، وبعد مغادرة المفتشين الدوليين في العام 1998.

ثانيًا: تحركات دولية لإنهاء البرنامج النووي العراقي

تم تكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من قدرات العراق في مجال الأسلحة النووية وتفكيكها، خاصة في ظل تخوفات عن امتلاك العراق ما لا يقل عن عشرة مواقع لإنتاج الأسلحة النووية، لم يتم الإعلان عنها أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمرت عمليات التفتيش في محطة التويثة للأبحاث النووية العراقية، وكان للوكالة الدولية حق تفتيش المنشآت غير المعلنة أو تفتيش المواقع التي يشتبه بها بحثًا عن أدلة على تقدم الأسلحة النووية.

وقد شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القضاء على برنامج الأسلحة النووية العراقية بموافقة مجلس الأمن، وقامت بنحو 30 عملية تفتيش بهدف إزالة المواد النووية التي يمكن استخدامها لصنع الأسلحة، إذ قرر في بداية التسعينيات بأن يقوم فريق الوكالة بإجراء مراقبة للتأكد من التزام العراق بعدم حيازة أو تطوير أسلحة نووية، ومنح قرار مجلس الأمن رقم 687 في أبريل 1991 الهيئة سلطة مصادرة المواد المتعلقة بالأسلحة النووية. وكان العراق متقدمًا في تطوير برنامجه، وأكد تقرير استخباراتي أمريكي صدر في 29 نوفمبر 1990 بأن البرنامج النووي العراقي أوشك على الانتهاء.

وفي 26 يوليو 1991، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن مستوى تخصيب اليورانيوم الذي سعى إليه العراق، كان أعلى بكثير من المستوى المطلوب للأغراض السلمية، وأن العراق يطور أسلحته النووية، وقد واجهت المنظمة تحديًا في تعقب المواقع التي يجرى تطوير هذه الأسلحة فيها، ولم يتم العثور على أجزاء كبيرة من برنامج تخصيب اليورانيوم العراقي.

وبالرغم من عمليات التفتيش المستمرة، إلا أن فرنسا تقدمت بمقترح إلى الأمم المتحدة باستخدام القوة إذا لم يتعاون العراق مع عمليات التفتيش، وقد تمثل ذلك في صدور القرار 707 في 15 أغسطس 1991، للتأكيد على أهداف القرار 687، وطالب العراق بالكشف عن المواقع غير المعلنة، وأعطى حق التفتيش عن الأسلحة النووية، ودعى إلى إنهاء جميع الأنشطة النووية داخل العراق.

وفي مؤتمر العام الخامس والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر 1991، أعلن أن العراق لا يزال يخفي مواقع الأسلحة النووية، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 715 لعام 1991 بهدف المساعدة في إنهاء البرنامج النووي العراقي، ودعى قرار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية «هانز بليكس» آنذاك إلى إنشاء نظام لمراقبة الواردات العراقية التي يكون لها تطبيقات للأسلحة النووية. وقامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق UNSCOM بدور في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وقامت العراق بمراجعة إعلانها النووي المقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنحو أربع مرات خلال 14 شهرًا من تقديمها للإعلان الأول في أبريل

1991، ورفضت اللجنة الخاصة تقارير العراق، ووجهت انتقادات لها حول منع اللجنة الخاصة من تفتيش العديد من المنشآت منذ مارس 1996، في ضوء تمسك العراق بمبدأ عدم التفتيش لكونه يمثل انتهاكًا للسيادة العراقية.

ووفقًا لتقارير لجنة الأمم المتحدة الخاصة» أونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد رصدتا مسئولين عراقيين يقومون بإزالة وثائق ومواد من المباني، بل وقاموا بحرق الوثائق لمنع تقييمها، وإضعاف قدرة اللجنة الخاصة على مراقبة العناصر التي أعلنت عنها، وتعطيل العراق لكاميرات المراقبة، وإخفاء معدات الإنتاج بعد طرد المفتشين في نوفمبر 1997، بالإضافة إلى تعرض رحلات طائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة التي تدعم عمليات التفتيش للمضايقات، والاستيلاء على أدوات التحكم في الرحلة، ومضايقة حراس الأمن للمفتشين على الأرض.

وقد وجهت انتقادات أُخرى للعراق لإخفائها المعلومات الأساسية حول نطاق وقدرات برامج أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها، وقد سمحت للّجنة الخاصة بمراقبة مرافق إنتاج أسلحة الدمار الشامل الخاملة، وتقديمها أدلة وثائقية غير كاملة لدعم ادعاءاتها، خاصة بعد الكشف عن 700 ألف صفحة من الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بعد انشقاق «حسين كامل» صهر صدام حسين، والتي تختلف عن تقارير أخرى معلنة.

لم تتمكن لجان التفتيش من العثور على دليل قوي بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وركز تقرير نظام الرقابة والتحقق في الفترة ما بين 1998-1999 على الشكوك حول امتلاك العراق لهذه الأسلحة، ثم صدر قرار من جانب مجلس الأمن رقم 1284 لعام 1999 بإلغاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM بلجنة UNMOVIC انموفيك، لكن العراق رفض التعامل مع أي لجنة دولية مالم يتم رفع الحصار عنه، وكانت الضغوط الدولية شديدة على العراق للسماح باستئناف المفتشين الدوليين عملهم، واستجابت العراق لهذه الضغوط، وتم إعادة المفتشين الدوليين، لكن استمرت الولايات المتحدة في التشكيك في عملية التفتيش إلى أن قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس 2003، بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وتم مصادرة أكثر من 1.7 طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب، ونظائر مشعة لعناصر الكوبلت والسيسيوم والاسترنتيوم.

ختامًا، ساهمت القرارات الدولية في الحد من البرنامج النووي العراقي، وساهم السياق الإقليمي آنذاك في ظل الحرب الإيرانية-العراقية 1980(حرب الخليج الأولى)، بالإضافة إلى غزو العراق للكويت (حرب الخليج الثانية) في 1990، والاضطرابات المستمرة في المنطقة، والتخوف من عدم ضبط الأوضاع الداخلية، والشكوك حول التزام العراق ببرنامج سلمي، بما قد يقود إلى مواجهة نووية محتملة في أي وقت إلى توظيف المجتمع الدولي لهذا السياق المضطرب والمُحفز، لوضع مزيد من القيود على العراق فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وكشفت التجربة العراقية عن المعايير المزدوجة التي تتبعها الدول الغربية تجاه امتلاك الدول للأسلحة النووية، وعدم توجيه ضربات إلى برامج نووية أخرى كما فعلت في العراق، مثل إسرائيل وإيران وما بين توجيه الضربة إلى العراق واستمرار الغزو ضدها بهدف معلن وهو مواجهة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكذريعة لتحقيق أهداف أخرى.

كيف تعامل المجتمع الدولي مع البرنامج النووي الهندي والباكستاني؟

نوران عوضين - باحثة بوحدة الدراسات الآسيوية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشير صطلح «العتبة النووية» إلى الغموض المحيط بدول مشتبه في امتلاكها، أو تطلعها إلى حيازة أسلحة نووية، ولا تندرج ضمن مجموعة الدول الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا) التي تمتلك أسلحة نووية، والمعترف بحيازتها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1967.

خلال اللحظة الراهنة، يتضمن مفهوم «العتبة النووية» العديد من الدول، منها الهند وباكستان وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وإيران. ونظرًا لاختلاف السياقات الجيوسياسية المرتبطة بعملية تطوير برامجها النووية، اختلف تعامل المجتمع الدولي مع كل دولة على حدة، الأمر الذي أدى إلى نتائج متباينة.

يُشار إلى الهند وباكستان باعتبارهما من أوائل دول العتبة النووية المعارضة، بشكل علني، للنظام النووي المؤسس منذ خمسينيات القرن الماضي، ويعطي أفضلية للمطورين الأوائل للتكنولوجيا النووية، مطالبين بضرورة تغيير هذا النظام بما يتناسب مع طبيعة قوتهم النووية الجديدة، والتي تكمن خطورتها في كون كل منها موجهًا نحو الأخرى بشكل أساسي.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لتعاطي المجتمع الدولي والقوى الدولية الكبرى مع المخططات النووية لكلٍ من الهند وباكستان، تنصرف المرحلة الأولى: إلى تلك الفترة التي شهدت التخطيط والإعداد السري للسلاح النووي، ثم مرحلة الإعلان عن تجاوز العتبة النووية، وأخيرًا مرحلة ما بعد الإعلان والتعاطي الدولي مع الهند وباكستان المسلحتين نوويًا.

أولاً: التخطيط والإعداد السري

تعود بداية الاهتمام الهندي بضرورة حيازة طاقة نووية إلى خمسينيات القرن الماضي، حيث كان الاعتقاد السائد حينها بأن الأبحاث النووية ستؤدي إلى طاقة زهيدة الثمن، تكون حجر الزاوية في التنمية السريعة للهند. ونتيجة لدبلوماسية رئيس الوزراء الهندي «جواهر لال نهرو»، واتصالات عالم الفيزياء الهندي «هومي بهابها»، المعروف باسم والد الطاقة النووية الهندية، مع مجتمع الفيزيائيين الغربيين، تمكنت الهند من تأسيس البنية التحتية الضرورية لتطوير الأبحاث الذرية والطاقة النووية المدنية. وبرغم استبعاد نهرو في هذا الوقت لمسألة التطبيق العسكري للطاقة النووية الهندية، لم يكن غائبًا عن ذهن القيادة الهندية احتمالات صنع أسلحة نووية في المستقبل، وهو ما أدى إلى رفض نيودلهي دعم أي آلية مراقبة -كخطة باروخ الأمريكية عام 1946، أو نظام الضمانات الدولي-، من شأنها الحد من إمكانات الهند النووية وعملية صنع القرار المستقبلي بشأن القنبلة النووية. وحتى منتصف الستينيات، كان التركيز الأساسي للسياسة النووية الهندية منصبًا على بناء التكنولوجيا النووية المدنية، والتقليل من احتمالات تطويره عسكريًا، مع أخذ زمام المبادرة على المستوى الدولي عبر دعوة العالم إلى التوقف عن تطوير الأسلحة النووية، واعتماد حظر التجارب النووية وتجميد إنتاج المواد النووية.

ومع ذلك، تعرضت السياسة النووية الهندية لضغوط كبيرة، في أكتوبر 1964، حينما أجرت الصين أول تجربة نووية لها، وأعلنت نفسها القوة النووية الخامسة. يأتي هذا الاختبار بعد عامين فقط من الصراع الحدودي بين الهند والصين، الذي اندلع في أكتوبر 1962، وانتهى بانتصار الصين؛ الأمر الذي دفع الهند نحو مناقشة خيار تطوير الجانب العسكري ببرنامجها النووي، وتصنيع أسلحة نووية. سبق ذلك إجراء نيودلهي لمحاولات من شأنها ضبط الوضع الأمني في منطقتها، كان من ضمنها تقدمها بطلب ضمانات أمنية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا للتعامل مع الصين النووية؛ الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب القوى الثلاث.

وفي عام 1974، أجرت الهند أول تجربة نووية تحت الأرض، أطلقت عليها اسم «تفجير نووي سلمي»، مؤكدة بذلك عدم وجود نية لديها في الشروع ببرنامج للأسلحة النووية، وإنما إبراز مدى تطور قدراتها النووية؛ الأمر الذي قوبل بفرض بعض الدول عقوبات ضد الهند. وفي مارس 1978، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، قانون منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يلزم الدول غير المدرجة في معاهدة منع الانتشار -بما في ذلك الهند- بالسماح بتفتيش جميع المنشآت النووية من قبل الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، وهو ما قوبل برفض هندي، أعقبه قرار واشنطن إنهاء جميع مساعداتها النووية إلى نيودلهي.

في المقابل، لم يكن لدى باكستان اهتمام مبكر بتطوير برنامج للأسلحة النووية، نتيجة لارتباطها العسكري في ذلك الحين مع الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع القائد العسكري الباكستاني، المشير أيوب خان، إلى التصريح في عام 1963 أنه «إذا أصبحت الهند دولة نووية، فسنقوم بشراء أسلحة نووية من الرف في مكان ما». واقتصرت جهود باكستان النووية على الاستخدامات السلمية في مجالات الزراعة والطب، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة. فيما تعد الحرب الباكستانية الهندية بشأن كشمير عام 1965 بمثابة نقطة تحول في إعادة توجيه السياسة الأمنية لإسلام أباد، لا سيما بعد فقدان الأخيرة دعم الولايات المتحدة الدبلوماسي والعسكري، وتحولها في المقابل للتعاون مع الهند بهدف احتواء الصين.

عزز من التفكير في ضرورة امتلاك باكستان سلاحًا نوويًا هزيمتها العسكرية في عام 1971 أمام الهند، وانفصال الجزء الشرقي من باكستان (بنغلاديش)، فيما لم تؤدِ تجربة التفجير النووي الهندي عام 1974 إلا إلى تعزيز العزم الباكستاني إزاء ضرورة امتلاك سلاح نووي، بإمكانه معادلة التفوق الهندي في الأسلحة التقليدية.

وتبعًا لذلك، سارت باكستان في مسارين متوازيين؛ أحدهما: دبلوماسي يركز على حشد الجهود الهادفة إلى إعلان منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي رفضته الهند لعدم معالجته مشكلتها الأمنية مع الصين. فيما تمثل المسار الآخر في مضاعفة الجهود للحصول على المساعدة الأجنبية لتوسيع برنامجها النووي.

ففي المراحل المبكرة جدًا من مسارها النووي، حاولت باكستان الحصول علنًا على مصنع لإعادة المعالجة النووية من فرنسا، وكادت تتحقق الصفقة، حتى تم حظرها من قبل الولايات المتحدة عام 1978. وسعيًا للحد من برنامج الأسلحة النووية الباكستاني الناشئ، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عددًا من العقوبات على باكستان، بما في ذلك حرمانها من الوقود والماء الثقيل لمفاعل الطاقة النووية الخاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبرغم العقوبات، تمكنت باكستان من الاستفادة من سوق التكنولوجيا النووية في أمريكا الشمالية وأوروبا لدعم برنامجها للأسلحة النووية، وأسست برنامجًا لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى باكستان من خلال شبكات الموردين السرية.

من ناحية أخرى، شهد التعاون النووي الصيني الباكستاني منذ عام 1976 دفعة قوية أسهمت في تطوير القدرات والإمكانات النووية لباكستان بما مكنها من تصنيع سلاحها النووي، هذا التعاون الذي تُوج في عام 1986 حيث توقيع البلدين على معاهدة رسمية تحدد التعاون النووي بينهما، لتضفي بذلك الطابع الرسمي على عملية النقل النووية القوية التي كانت جارية بالفعل بين البلدين.

ومع اندلاع الحرب السوفيتية في أفغانستان، توقفت الولايات المتحدة عن تطبيق العقوبات على باكستان، نتيجة للدعم الذي قدمته الأخيرة لواشنطن خلال هذه الحرب، وبدلًا من ذلك، قدمت الولايات المتحدة مليارات الدولارات من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان. وبرغم ما خلصت إليه تقارير المخابرات الغربية عام 1986 بشأن إنتاج باكستان ما يكفي من اليورانيوم المستخدم في تصنيع الأسلحة النووية، فقد تغاضت الولايات المتحدة عما جاء بهذه التقارير، وتخلت عن أهداف منع الانتشار النووي مقابل استمرار تعاون باكستان باعتبارها دولة في «خط المواجهة» أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان.

أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تنامي شعور الهند بالتهديد النووي القادم من باكستان، ونتيجة لفشل دفع الهند للمجتمع الدولي لممارسة ضغط من شأنه وقف البرنامج النووي الباكستاني، أمر رئيس الوزراء الهندي «راجيف غاندي»، بالتسلح النووي عام 1988، والذي تم الانتهاء منه في عام 1990، فيما ظل الغموض هو السمة المحيطة بالبرنامج النووي لكل من الهند وباكستان.

الإعلان عن تجاوز العتبة النووية

أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تفاقم المخاوف الأمنية الهندية، وبرزت في المقابل أهمية «الاعتماد على الذات» في إدارة الأمن القومي، وكان الإعلان عن امتلاك قدرة «الردع النووي» تأكيدًا على التحول في السياسة الأمنية الهندية.

يمكن النظر إلى مجموعة من العوامل الدافعة نحو إعلان الهند حيازتها للسلاح النووي. ينصرف أولى تلك العوامل إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، الحليف العسكري والسياسي للهند منذ كامل في الطريق النووي. ومن ثَمّ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى عدم وجود حليف يمكن للهند التعويل عليه. ويتعلق ثاني تلك العوامل الدافعة في الاستراتيجية الأمريكية إزاء الهند، والتي انصب تركيزها على قضيتي كشمير، ومخاطر نشوب حرب نووية بين نيودلهي وإسلام أباد، مطالبة من الهند تقديم تنازلات في كلتا القضيتين؛ الأمر الذي أدى إلى تعميق المخاوف الأمنية الهندية.

يتصل ثالث العوامل بصعود الصين بالنظام العالمي، والنظر إليها باعتبارها ثاني قوة عالمية بعد الولايات المتحدة، مما أسفر عن وجود فجوة في المكانة الدولية بين كلا البلدين، هذا مع الاخذ في الاعتبار برؤية نيودلهي للدعم الصيني للقدرات النووية لباكستان كتهديد إضافي؛ الأمر الذي أصبح معه استعادة التكافؤ مع الصين، على المستوى الدولي، وإعادة تأكيد الدور الهندي في توازن القوى الآسيوية هدفًا أساسيًا وراء تطوير السياسة النووية الهندية.

فيما يعزو الدافع الرابع إلى تقليص عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الهند، مما دفعها نحو إجراء إعادة تقييم لسياسة الغموض النووي. فطالما ظلت الهند دولة غير معلنة عن الأسلحة النووية، فلا يبدو أن هناك أي احتمال في الحصول على التكنولوجيا. وقد أدى ذلك إلى التساؤل حول أي تكلفة باستطاعة الهند تحملها وإداراتها؛ تكلفة الإعلان عن قوتها النووية العسكرية، أم الاستمرار في سياسة الغموض. وقد خلصت المناقشات إلى إمكانية تحمل الإدارة السياسية للخيار الأول، بينما يعني الخيار الثاني الحرمان الدائم من التكنولوجيا النووية. كما نظرت نيودلهي إلى التمديد غير المحدود لمعاهدة حظر الانتشار النووي في عام 1995 على أنه إضفاء للشرعية الدائمة على حيازة الأسلحة النووية من قبل عدد قليل من الدول؛ وأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية -الذي طالما طالبت به نيودلهي- أصبحت هدفًا غير قابل للتحقيق.

وبناءً على ما تقدم، قررت حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» إنهاء غموض الهند النووي، عبر إجراء جولتين من التجارب النووية في الحادي عشر والثالث عشر من مايو 1998.

على الصعيد الباكستاني، فقد سبق عملية التفجير النووي مرور باكستان بالعديد من الضغوط الإقليمية والغربية دفعتها نحو الإعلان عن حيازتها للسلاح النووي. أولًا: أدت حرب الخليج الأولى، عام 1991، إلى دفع مسار العمل الدولي الخاص بحظر الانتشار النووي، وهو ما أسفر عن خضوع البرنامج النووي الباكستاني إلى تدقيق مكثف، وذلك بعدما هددت الولايات المتحدة بإدراك باكستان في قوائم الدول المارقة، على غرار إيران وليبيا وكوريا الشمالية.

ثانيًا: أدى افتقار باكستان إلى التطور التكنولوجي واعتمادها على المكونات الأجنبية لتطوير برنامجها إلى جعلها عرضة بشكل مستمر للضغوط الغربية، لا سيما الأمريكية التي عاودت فرض عقوبات على برنامجها النووي خلال فترة أوائل التسعينيات، برغم ما أبدته من استعداد للتعاون تجلى في رعاية إسلام أباد لقرار الأمم المتحدة بإعلان جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والذي تم إجهاضه نتيجة التحفظات الهندية والصينية.

ثالثًا: أثار استمرار التعاون النووي بين الصين وباكستان حفيظة الولايات المتحدة، والتي اتجهت إلى فرض عقوبات عسكرية أخرى على باكستان بموجب شروط نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، الذي سعى إلى الحد من نقل التكنولوجيا الصينية لتطوير برنامج الصواريخ الباكستانية متوسطة المدى. ومع ذلك، لم يكن لهذه العقوبات، التي رُفعت جزئيًا في عام 1995، تأثير يذكر على تغير العلاقات بين الصين وباكستان أو تقليص دعم الصين للقدرات النووية الباكستانية.

رابعًا: ألزم إجراء الهند تجارب نووية ضرورة الرد من جانب باكستان، فبرغم الضغوط الغربية لعدم الرد، كان لزامًا من وجهة النظر الباكستانية إثبات امتلاكها القوة القادرة على تحييد القوات التقليدية البرية والجوية والبحرية الأكبر حجمًا في الهند، علاوة على رغبة الحكومة الباكستانية في تعزيز الرضا الشعبي، والذي ربما قد يكون تضرر بعد تجارب الهند النووية.

وبذلك، أعلنت باكستان في الثامن والعشرين من مايو عن إجراء خمس تجارب نووية، أعقبهم إجراء تجربة سادسة بعد يومين.

وفي فبراير 1999، وقّع الجانبان الهندي والباكستاني اتفاقيات لاهور، والتي تضمنت تدابير لبناء الثقة مثل الإخطار السابق بإجراء تجارب الصواريخ البالستية واستمرار الوقف الاختياري الأحادي الجانب للتجارب النووية.

ما بعد الإعلان

في يونيو 1998، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1172، الذي يدعو الهند وباكستان إلى الامتناع عن التسليح أو إجراء المزيد من التجارب النووية ووقف إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية، علاوة على دعوة كلا البلدين إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتناع عن تصدير التكنولوجيا النووية والصاروخية، بجانب الدعوة إلى استئناف الحوار حول إقليم كشمير المتنازع عليه. ومع ذلك، لم يتخذ مجلس الأمن قرارًا بتوقيع عقوبات، كمثل تلك القرارات المتخذة ضد كل من كوريا الشمالية وإيران. في المقابل، فرضت عدد من الدول مجموعة من العقوبات الفردية، اقتصادية بالأساس، والتي لم تدم أيضًا طويلًا. ففي سبتمبر 2001، رفعت الولايات المتحدة عقوباتها عن باكستان اعترافًا بجهود إسلام أباد في دعم الضربات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان.

في المقابل، شهد التعاطي الأمريكي مع البرنامج النووي الهندي تحولًا جذريًا انطلاقًا من تنامي الإدراك الأمريكي لأهمية موقع الهند ضمن استراتيجية طويلة المدى لاحتواء القوة الصينية المتصاعدة. برزت ملامح هذا التحول خلال زيارة الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» إلى الهند في مارس 2000، والتي تم التأكيد في إطارها على أن «الهند والولايات المتحدة ستكونان شريكتين في السلام، ولهما مصلحة مشتركة ومسئولية متكاملة لضمان

الأمن الإقليمي والدولي، وأنهما سينخرطان في مشاورات منتظمة وسيعملان معًا من أجل الاستقرار الاستراتيجي في آسيا وخارجها». أعقب ذلك مبادرة «الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية» في عام 2004 والتي سمحت بالتعاون بين الولايات المتحدة والهند في الأنشطة النووية المدنية، وبرامج الفضاء المدنية، وتجارة التكنولوجيا المتقدمة، والدفاع الصاروخي. وفي عام 2005، وقع الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» ورئيس الوزراء الهندي «مانموهان سينغ» رسميًا على اتفاق بشأن التعاون النووي بين البلدين.

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي وقعت على اتفاق للتعاون النووي مع الهند، وإنما في سبتمبر 2005، اتفق الجانبان الهندي والكندي على زيادة التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية وموافقة كندا على «السماح بتوريد المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج إلى المنشآت النووية المدنية الهندية. لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما استمرت الولايات المتحدة في دعم القوة الهندية النووية وذلك عبر إعلانها عن تأييدها لمشاركة الهند في مجموعة موردي المواد النووية، المعنية بتصدير المواد والمعدات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة النووية.

أثارت هذه التطورات حفيظة باكستان، مطالبة بمنحها الامتيازات الممنوحة نفسها للهند، وهو ما قوبل بالرفض من جانب الولايات المتحدة. تشير بعض التفسيرات للموقف الأمريكي من البرنامج النووي الباكستاني إلى ما أسفرت عنه أحداث 11 سبتمبر عن تخوف واشنطن من أن يقع سلاح باكستان النووي في أيدي متطرفين، بما يترتب عليه ضرورة العمل على ضمان إبقاء هذا البرنامج تحت السيطرة. في المقابل، استمرت الصين في سياستها الداعمة للبرنامج النووي الباكستاني، حيث أعلنت بكين في أبريل 2008عن دعمها لإنشاء ما لا يقل عن أربع محطات جديدة للطاقة النووية لتلبية احتياجات باكستان المتزايدة من الطاقة.

وختامًا، يُظهر تعامل القوى الدولية إزاء مسار تطور البرنامج النووي لكل من الهند وباكستان، وصولًا إلى تخطيهما العتبة النووية، شكلًا من البراجماتية، والتي لا تتوافق في بعض من الأحيان مع مواقفهما المعلنة بشأن قيود منع الانتشار النووي، وإنما خضع هذا التعامل لحسابات القوة بشكل أساسي. فخلال الحرب الباردة، رأينا كيف تغاضت السياسة الأمريكية عن البرنامج النووي الباكستاني. وفي سبيل تنفيذ استراتيجية طويلة المدى لاحتواء الصين، اتجهت الولايات المتحدة نحو تعزيز الرابطة الاستراتيجية مع الهند، بما في ذلك تقديم الدعم لبرنامجها النووي، الذي كان مفروضًا عليه عقوبات جرّاء اكتسابه بعدًا عسكريًا.

في المقابل، حقق الدعم الصيني لباكستان هدف تطويق الهند، ومنح الصين مساحة حركة داخل باكستان من شأنها خدمة أهداف بكين الاقتصادية والعسكرية داخل النطاق الآسيوي. فيما أظهر التعامل الدولي أيضًا عن عدم نجاح جهود منع الانتشار في إثناء الهند وباكستان عن إجراء تجارب نووية، وهو ما يعني بالتبعية عدم تمكن هذه الجهود من منع إيران وكوريا الشمالية من تطوير أسلحة نووية.

لماذا هاجمت إسرائيل المفاعل النووي العراقي ولا تهاجم الإيراني؟

شادي محسن - باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اختارت لحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيجين في السابع من يوليو عام 1981 توجيه ضربة جوية استباقية ضد المفاعل النووي العراقي تموز1- أو المعروف باسم «أوسيراك» وسط موجة من الانتقادات الدولية العنيفة ضدها باعتبار هذا التصرف هو خطوة نحو تهديد السلام والأمن في الشرق الأوسط. في المقابل دافعت إسرائيل عن تصرفها باعتباره ترجمة واقعية لمبدأ يسمى بـ «عقيدة بيجين الدفاعية» ومفادها هو توجيه أي ضربة ضد أي هدف يمثل تهديدًا وجوديًا على إسرائيل، موضحًا أنه تصرف سيكون «سابقة لكل الحكومات المتعاقبة في إسرائيل».

تُثار مجموعة من التساؤلات حول الأسباب الجذرية التي حالت دون تنفيذ ضربة إسرائيلية استباقية أخرى (حتى الآن) على البرنامج النووي الإيراني الذي قاد طهران لأن تقترب من تجاوز مفهوم «دولة العتبة النووية» على غرار التصرف الإسرائيلي ضد العراق في 1981. ويمكن إجمال هذه التساؤلات في ماهية مؤشرات القياس لحساب المقارنة بين إمكانية توجيه ضربة ضد العراق ومثيلتها ضد إيران.

أولاً: التحرك الإسرائيلي ضد العراق

يمكن تقدير جملة من المؤشرات الأساسية التي قادت إسرائيل إلى تنفيذ ضربتها الهجومية ضد المفاعل النووي العراقي في 1981، والتي يمكن صياغتها في مؤشرات لقياس حسابات التصرف الإسرائيلي ضد إيران. وهل على النحو التالي:

1. طبيعة المفاعل النووي العراقي

بالنظر إلى الوثائق التي نشرها موقع الأرشيف الخاص بالكونجرس والخارجية الأمريكية، يمكن تحديد طبيعة المفاعل النووي العراقي «تموز1-» بأنها مفاعل أرضي أي كانت جميع منشآته فوق سطح الأرض بين أنظمة التبريد، وخلايا الصهر النووي، وغرف الأبحاث والتطوير، بالإضافة إلى القبة الأساسية للمفاعل، ولم يكن سوى نواة المفاعل التي كانت بعمق 30 مترًا فقط تحت الأرض.

أدركت إسرائيل أن المنشأة المقدر استهدافها هي قبة المفاعل فقط والتي ترتفع فوق الأرض بـ 50 مترًا، وبضربها جوًا يمكن تدمير المفاعل العراقي ورفعه عن الخدمة تمامًا دون احتمال بإعادة بنائه أو تأهيله بالخبرات الفرنسية، إذ في السابق اعتزمت فرنسا بعد فشل الهجوم الإيراني على المفاعل العراقي ذاته في خضم الحرب العراقية الإيرانية على ترميم المفاعل ونجحت في ذلك؛ لذلك حدّدت إسرائيل خطة لا يُسمح بعدها بترميم المفاعل. يمكن القول في هذا الشأن، إن المفاعل العراقي كان على المستوى العملياتي بسيطًا نوعًا ما من حيث الاستهداف لدرجة سمحت للسلاح الجوي الإسرائيلي باستخدام القنابل «الغبية»، أي يغيب معها القدرة على التوجيه وهو ما يؤشر إلى أن المقاتلات الجوية الإسرائيلية (إف15- وإف16-) يمكنها التحليق فوق القبة والاقتصار على إسقاط القنبلة ثم التحليق بعيدًا فحسب.

عملت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية وعلى رأسها «الموساد» على جمع المعلومات وأماكن وجود الخبراء الفرنسيين والعمال العراقيين طيلة أعوام 1977 حتى 1981، من خلال تنفيذ عمليات خاصة لزرع قنابل أو أجهزة تنصت. وعليه، أعد رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك «مناحم بيجين» خطته في وضع إطار زمني للعملية المعروفة باسم «أوبرا» أو «بابل» في السابع من يونيو 1981.

2. طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي

خاضت إسرائيل الحرب ضد الهجوم المصري المباغت في السادس من أكتوبر عام 1973 بحكومة ذات طبيعة يسارية برئاسة «جولدا مئير»، وكانت أحد أهم التداعيات السلبية حينها التي طالت النظام السياسي والحزبي في إسرائيل هو تلقي التيار اليساري في إسرائيل ضربة موجعة بخسارتها الحرب أمام مصر في 73، وعليه كانت التداعيات اللاحقة هو ازدهار التيار اليميني وتلويحه بمبدأ «الأمن» في مقابل الرفاه الذي لم تتمتع به إسرائيل في أثناء تعاقب الحكومات اليسارية خاصة بعد حرب 67. لذلك بعد صعود بيجين في 1977 وترأسه الحكومة في انتخابات هي الأكبر في تاريخ إسرائيل، حمل على عاتقه ترميم منظومة الردع ومبدأ الأمن الإسرائيليين، وعكف على صياغة عقيدة «بيجين» الدفاعية التي أصبحت مبدأ أساسيًا تتبعه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

لذلك لم يجد بيجين بُدًّا من توجيه ضربة ضد العراق، في أثناء انشغاله (أي العراق) بالحرب ضد إيران التي تسببت في استنفار القدرات الهجومية والدفاعية العراقية ضد الجيش الإيراني بشكل كبير؛ وذلك منعًا من استغلال التيار اليساري للتهديد العراقي

على إسرائيل في الانتخابات التي كان مقرر عقدها آنذاك في سبتمبر 1981، أي بعد الضربة الإسرائيلية بثلاثة أشهر فقط.

3. طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية

رغم أن السفير الأمريكي في إسرائيل صموئيل لويس الذي شهد ولاية جيمي كارتر ورونالد ريجن قد حذّر الإدارتين الديموقراطية في عهد كارتر والجمهورية في عهد ريجن من تقديره بأن إسرائيل على وشك توجيه ضربة ضد المفاعل العراقي، إلا أن الإدارتين لم تتخذا أي بادرة استباقية ضد إسرائيل في هذا الشأن باعتباره سيناريو قد يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي. واكتفت الإدارة الجمهورية (ريجن) بتوجيه اللوم والتوبيخ ضد حكومة مناحيم بيجين.

وتشير التقديرات العسكرية الرسمية الصادرة عن الجيش الإسرائيلي في هذا الوقت، والتي أشارت إليها دراسات معهد ستوكهولم في عام 1985 أن قرار الولايات المتحدة بتقييد الصادرات العسكرية إلى إسرائيل لم يؤثر بالسلب على أي من القدرات الهجومية والدفاعية لدى إسرائيل، ويستدل على ذلك أن تقدير الجيش الإسرائيلي في 1982 كان مفاده أن إسرائيل قادرة على غزو لبنان وهو ما جرى بالفعل في 1982. لذلك يخلص القول في هذا الشأن، إن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية حينها كان يمكن وصفها بالجيدة للغاية على المستويين العسكري والأمني.

4. العتاد العسكري الإسرائيلي

عطفًا على ما سبق، حرص رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيجين على الحفاظ على نسبة معقولة جدًا من الإنفاق العسكري على الجيش الإسرائيلي والميزانية العسكرية حتى في ظل وجود أزمة اقتصادية قوية واجهتها إسرائيل في ذلك الوقت والتي وصلت إلى حد مستوى الركود التضخمي. استمر بيجين في منصبه رئيسًا للحكومة من 1977 حتى 1983، وكان متوسط نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإسرائيلي 19.7% أي بمتوسط معدل 3.8 مليارات دولار أمريكي وهي نسبة كبيرة في ذلك الوقت. (كما هو موضح في الرسم البياني التالي)

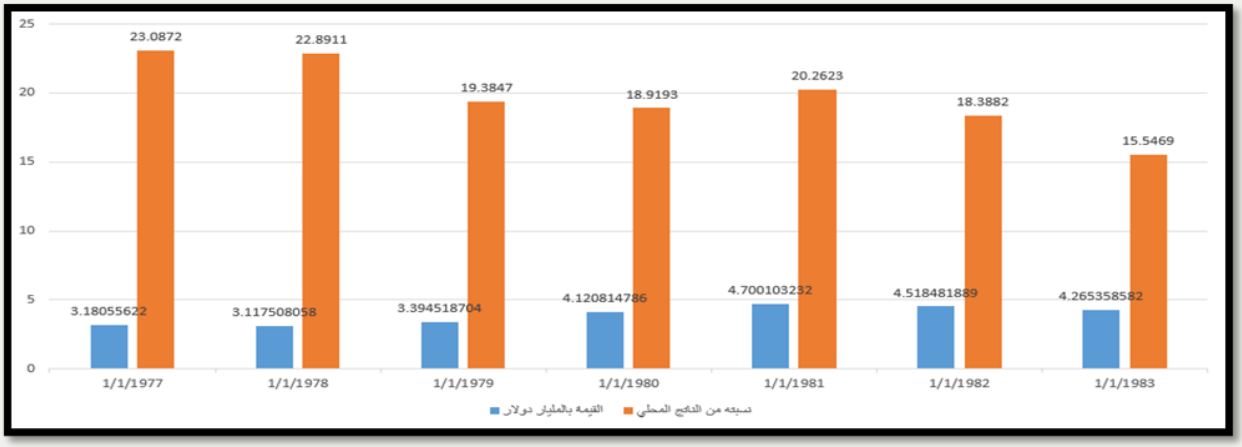

في المقابل، كان العراق إحدى أهم الدول الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط في استيراد المعدات العسكرية ومستوى الإنفاق العسكري متفوقًا في ذلك على إسرائيل وذلك منذ 1975 وحتى 1981 أي مع بدء حرب الثماني سنوات مع إيران؛ ولكن كان الجيش العراقي مستنفرًا كامل قدراته ضد الجيش الإيراني.

ثانيًا: التحرك الإسرائيلي ضد إيران

تختلف جميع المؤشرات السابقة في الحالة الإيرانية، وهو ما يرسم جملة من التحديات على صناعة القرار الإسرائيلي بشأن ضرب البرنامج النووي الإيراني، يمكن تقديرها فيما يلي:

في البداية، هناك مجموعة محدودة من الخيارات أمام صانع القرار الإسرائيلي، وتسعى إسرائيل إلى ضمان جدواهما عسكريًا بالشكل المناسب لها. هذان الخياران هما:

أولاً: حروب الظل

يتميز هذا النوع من الحروب: (أ) بتنوع مناطقه الجغرافية (أي تنفيذ عمليات من مناطق متفرقة مثل أذربيجان على سبيل المثال)، (ب) تنوع وسائله وأدواته بين الحرب السيبرانية، والاغتيالات، وضرب منشآت إيرانية حيوية سرًا في إيران، أو ضرب أهداف إيرانية في الشرق الأوسط برًا (سوريا بالتحديد) وبحرًا (في الخليج العربي، والبحر الأحمر، وشرق المتوسط). وقدمت إسرائيل نجاحات ملحوظة في هذا النوع من الحروب غير النظامية والضربات النوعية الصغيرة. وتبقى الأسئلة: هل لا تزال تُقدم إسرائيل نجاحاتها أمام إيران من خلال هذا النوع من الحروب؟ وهل نجحت إسرائيل في وقف البرنامج النووي الإيراني؟.

من ضمن أهم محددات استمرار حرب الظل هو ضمان الموافقة الضمنية من روسيا والولايات المتحدة على تنفيذ الضربات الإسرائيلية ضد إيران خاصة في سوريا ومناطق أخرى منعًا من نشوب أزمة متفلتة. كان مستشارا الأمن القومي الأمريكي والروسي قد عبّرا في لقاء جنيف يونيو 2021 عن اعتراض مشترك على الهجمات الإسرائيلية في سوريا كونها تحمل تداعيات غير محسوبة، مثل الذي وقع لاحقًا في نوفمبر 2021 إذ تعرضت قاعدة عسكرية أمريكية في "التنف" لضربة إيرانية انتقامًا من الهجمات الإسرائيلية السابقة.

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل اعترفت بنجاح إيران في اختراق مجالات حيوية لإسرائيل في مناطق متفرقة، مثل الذي أكده وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس في نوفمبر 2021 أن الطائرات المُسيّرة الإيرانية نجحت في اختراق المجال البحري الإسرائيلي. وكذا، يحاوط إسرائيل قلق من أن سفنًا روسية تؤمّن سفنًا إيرانية تحمل

شحنات أسلحة عبر البحر الأحمر متجهة إلى سوريا ومنها إلى لبنان. لا يعني ذلك أن إسرائيل تدرس وقف حرب الظل، بل تحتاج إلى أن يكون هناك خيار آخر حاسم في الأزمة، وهو ضرب المفاعلات النووية الإيرانية.

ثانيًا: العمل العسكري الإسرائيلي المباشر

يلزم إسرائيل قبلها: (أ) تحديد عدد المفاعلات النووية الإيرانية والمنشآت الحيوية المغذية للبرنامج النووي الإيراني. (ب) تحتاج إلى تحديد قواعد الجهوزية العسكرية الكاملة لضرب هذه الأهداف؛ أي تحديد المطارات الرئيسية ومناطق التزود بالوقود والتسلح بالقنابل النوعية الثقيلة. (ج) وأخيرًا الموافقة الأمريكية على الضربة لتقليل فرص اندلاع حرب إقليمية أو تداعيات غير محسوبة من الحرب المباشرة، خاصة بعد انضمام إسرائيل إلى القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم» في يناير 2021.

أصدر مركز بيلفر الأمريكي للعلوم والشئون الأمنية والعسكرية، خريطة (في 2017) بأهم المنشآت النووية الإيرانية، رصد خلالها أهم 15 موقعًا ضمن البرنامج النووي الإيراني ستكون على قائمة أي استهداف عسكري محتمل.

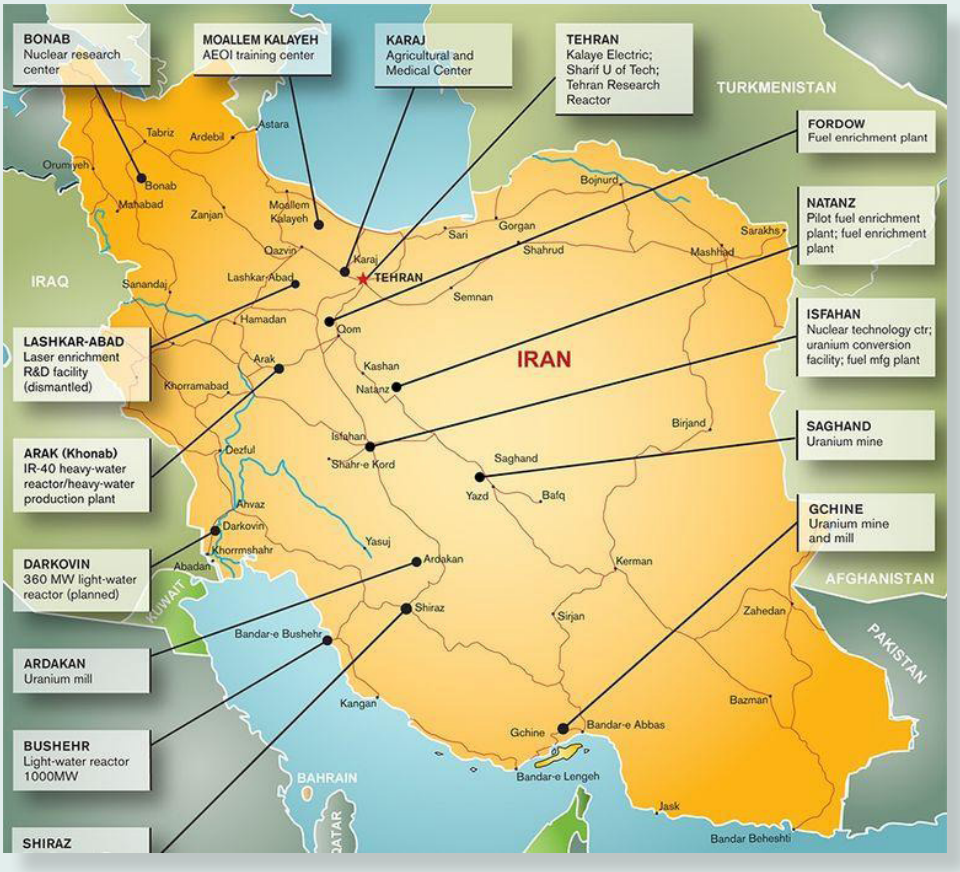

يضاف إلى ذلك أن وزارة الدفاع الإسرائيلية أوضحت أن هناك مراكز تدريب وشحن ذخائر ومعدات عسكرية أقصى غرب إيران تستهدف إسرائيل. وعليه، ستكون إسرائيل ملزمة بضرب هذه الأهداف أيضًا من أجل تحييد رد الفعل الإيراني المحتمل.

أما على المستوى اللوجستي وامتلاك العتاد المناسب، كانت قد أعلنت إسرائيل تخصيص خمسة مليارات شيكل (مليار ونصف مليار دولار أمريكي تقريبًا) لتمويل خطة ضرب إيران. ولكن في الواقع يبدو أن المخصصات كانت أكبر من ذلك؛ إذ نجحت إسرائيل في صفقة واحدة بشراء قطع عسكرية وذخائر بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي.

وعليه، ترتسم مجموعة من التحديات أمام إسرائيل بناءً على ما سبق من خيارات ومعطيات فرضها الواقع السياسي، والميداني، والعسكري بين الجانبين الإيراني والإسرائيلي، وهي كالتالي:

1. عدم امتلاك إسرائيل للقدرة العسكرية المناسبة بعد، مثل عدم امتلاكها القنابل المضادة للتحصينات الـGBU-72، وقنابل من طرازMOP أو التي تعرف أيضًا بقنبلة الـ .GBU-57A\B إذ تحتاج إسرائيل إلى أن يتقدم الكونجرس بتشريع جديد يلغي القانون الفيدرالي الأمريكي الحالي، الذي يحظر بيع هذه القنبلة، والتي من شأنها الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي في الشرق الأوسط. وكذا، لا تمتلك إسرائيل الطائرة المخصصة لإلقائها من طراز B-2 الأمريكية.

2. دخلت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مرحلة شديدة الحساسية في الآونة الأخيرة لا سيما بعد اندلاع أحداث غزة في السابع من أكتوبر 2023. إذ بدأت الإدارة الأمريكية برئاسة جون بايدن اتخاذ مجموعة من السياسات غير المسبوقة مع إسرائيل على المستوى السياسي والأمني. يُستدل على ذلك أن شرع الكونجرس الأمريكي بمناقشة قوانين تحظر توريد معدات عسكرية أمريكية استراتيجية إلى إسرائيل منعًا من تفلت أزمة إقليمية حادة في منطقة الشرق الأوسط.

3. تمتلك إيران قدرات صاروخية دفاعية متقدمة نسبيًا، فحسب تقرير التوازن العسكري الصادر عن مركز IISS في أكتوبر 2022 تمتلك إيران 36 وحدة دفاع جوي صاروخي بعيد المدى من طراز إس-300، وهو ما يعني احتمالية تضرر إسرائيل في حال اختراقها الأجواء الإيرانية بطائرات مقاتلة غير شبحية.

4. لا يزال التلويح باستخدام القوة المباشرة ضد إيران يتذيل أولويات الإدارة الأمريكية الحالية، ولا يعني استماع البنتاجون لخطط إسرائيل والموافقة على مقابلة الوفود العسكرية الإسرائيلية هو الموافقة الأمريكية على تنفيذ هذه الخطط، وإنما تأتي تلك التنسيقات المشتركة في إطار انضمام إسرائيل إلى القيادة المركزية للجيش الأمريكي «السينتكوم»، كذلك تأتي كرسالة تهديد مبطنة لإيران مفادها ضرورة أن تشرع طهران في الجلوس على طاولة المفاوضات والوصول إلى اتفاق.

5. يعتبر سبب تذيل الضربة المباشرة لإيران لدى الولايات المتحدة هو القلق من اندلاع حرب إقليمية متفلتة تهدد مصالحها المباشرة في المنطقة كمواقع أمريكية أو تهدد حلفاءها في المنطقة مثل السعودية التي باتت تتخذ ملامح سياسة جديدة تعرف باسم الاستقلال الاستراتيجي على غرار الهند، رغم أن تلك الملامح لا تنذر باكتمال استقلال السعودية استراتيجيًا بشكل كامل عن الولايات المتحدة ولكن جاء اتفاق التطبيع مع إيران أحد أهم جوانبه. بجانب أن الولايات المتحدة لا يقلقها وصول إيران إلى عتبة نووية بشرط الوصول إلى اتفاق شامل يعمل على ضبط مجالات حركة إيران الإقليمية وتمتنع عن تهديد الأمن الإقليمي، بل أكثر ما يشغل الولايات المتحدة هو تنامي النفوذ الصيني والروسي.

6. في هذا الإطار، تهتم الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة باراك أوباما بتخفيض مستوى الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط وهو ما يدفعها بقوة بضرورة إتمام اتفاقات التطبيع الإبراهيمية بين إسرائيل ودول المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

7. وفق التقييم الأمني لوزارة الدفاع الإسرائيلية في ديسمبر 2021؛ أشارت إسرائيل إلى انتشار حالة من الاستقرار الأمني باستثناء إمكانية انفجار الجبهة الشمالية من الجهة اللبنانية والجبهة الجنوبية في قطاع غزة (أي حزب الله اللبناني وحركة حماس). كانت حماس قد هددت مؤخرًا بشن حرب على إسرائيل أخذت عنوانًا ظاهريًا يتعلق ببطء تقدم إعادة الإعمار في غزة، ولكن في الحقيقة تسعى حماس إلى إرباك حسابات إسرائيل والتهديد بشن حرب متعددة الجبهات ضدها في حال اتخذت قرار الحرب ضد إيران. لذلك في واقع الأمر، فإن الحرب الأخيرة في غزة أصبحت متغيرًا مستقلًا أضيف إلى حسابات صانع القرار الإسرائيلي بضرورة ترتيب الحسابات الأمنية في الجبهات الثلاثة المحيطة بإسرائيل قبل الإتيان بهجوم ضد البرنامج النووي الإيراني.

ختامًا، يمكن القول إن منظومة الردع الإسرائيلية وحسابات مبدأ الأمن لدى حكومات إسرائيل غير مكتملة على الإطلاق، ويُشار إلى هجوم حماس الأخير في السابع من أكتوبر على أنه أحدث استدلال حقيقي على ذلك التقدير. لذلك تحيط بصناعة القرار الإسرائيلي بشأن تنفيذ هجوم على إيران مجموعة ضخمة من التحديات السياسية، والعسكرية، والأمنية، والعملياتية أيضًا.

الاقتصاد الإيراني: بين إجراءات مجموعة العمل المالي والقيود الأمريكية للأنشطة التجارية

د. رضوى عبد الغفار - مدرس الاقتصاد بكلية سياسة واقتصاد - جامعة القاهرة

تطبق مجموعة العمل المالي في باريس (FATF) الإجراءات المضادة على الولايات القضائية عالية المخاطر المدرجة في بيانها الصادر في 21 فبراير 2020 من بينهم إيران. ففي 27 أكتوبر 2023، تعاني الولايات القضائية عالية المخاطر من أوجه قصور استراتيجية كبيرة في أنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

بالنسبة لجميع البلدان التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر، تدعو مجموعة العمل المالي جميع الأعضاء وتحث جميع الولايات القضائية على تطبيق العناية الواجبة المعززة، وفي الحالات الأكثر خطورة، تتم دعوة البلدان إلى تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من المخاطر) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح (ML/TF/PF) الصادرة من البلاد (. غالبًا ما يُشار إلى هذه القائمة خارجيًا باسم «القائمة السوداء». منذ فبراير 2020، في ضوء جائحة كوفيد19-، أوقفت مجموعة العمل المالي مؤقتًا عملية المراجعة لإيران وكوريا الديمقراطية؛ نظرًا لأنهما يخضعان بالفعل لدعوة مجموعة العمل المالي لاتخاذ تدابير مضادة. أبلغت إيران في يوليو 2023 عن عدم وجود تغييرات جوهرية في وضع خطة عملها. وبالتالي، تكرر مجموعة العمل المالي دعوتها لتطبيق الإجراءات المضادة على هذه الولايات القضائية عالية المخاطر المدرجة في بيانها الصادر في 21 فبراير 2020 (مجموعة العمل المالي 2023، FATF).

وفي يونيو 2016، التزمت إيران بمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية لديها. انتهت خطة العمل الإيرانية في يناير 2018. وفي فبراير 2020، أشارت مجموعة العمل المالي إلى أن إيران لم تكمل خطة العمل. وفي أكتوبر 2019، دعت مجموعة العمل المالي أعضاءها وحثت جميع السلطات القضائية على: المطالبة بزيادة الفحص الإشرافي لفروع المؤسسات المالية والشركات التابعة لها الموجودة في إيران، إدخال آليات إبلاغ معززة ذات صلة أو إعداد تقارير منهجية عن المعاملات المالية، وتتطلب زيادة متطلبات التدقيق الخارجي للمجموعات المالية فيما يتعلق بأي من فروعها وشركاتها التابعة الموجودة في إيران. الآن؛ ونظرًا لفشل إيران في سن اتفاقيات باليرمو وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي، ترفع مجموعة العمل المالي بشكل كامل تعليق التدابير المضادة وتدعو أعضاءها وتحث جميع الولايات القضائية على تطبيق تدابير مضادة فعالة، بما يتماشى مع التوصية. ستبقى إيران على بيان مجموعة العمل المالي بشأن الولايات القضائية عالية المخاطر رهنًا بدعوة للعمل حتى يتم الانتهاء من خطة العمل الكاملة. إذا صدقت إيران على اتفاقيات باليرمو وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي، فسوف تقرر مجموعة العمل المالي الخطوات التالية، بما في ذلك ما إذا كان سيتم تعليق التدابير المضادة. وإلى أن تنفذ إيران التدابير المطلوبة لمعالجة أوجه القصور المحددة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في خطة العمل، ستظل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تشعر بالقلق إزاء مخاطر تمويل الإرهاب الصادرة عن إيران والتهديد الذي يشكله ذلك على النظام المالي الدولي (مجموعة العمل المالي 2023، FATF).

من ناحية أخرى، لقد فرضت الولايات المتحدة قيودًا على الأنشطة مع إيران بموجب سلطات قانونية مختلفة منذ عام 1979، بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران. يتولى مكتب سياسة العقوبات الاقتصادية وتنفيذها التابع لوزارة الخارجية مسئولية إنفاذ وتنفيذ عدد من برامج العقوبات الأمريكية التي تقيد الوصول إلى الولايات المتحدة بالنسبة للشركات التي تشارك في أنشطة تجارية معينة في إيران. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد يواجه قيود النمو، لا سيما تلك المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، وتقييد الوصول إلى الأسواق الخارجية وأحدث التقنيات، والاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها. يقدم المرصد الاقتصادي الإيراني (IEM) تحديثًا للتطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية. ويدرس هذه التطورات والسياسات الاقتصادية في سياق عالمي طويل المدى ويقيم آثارها على التوقعات بالنسبة للبلاد. تتراوح تغطية IEM من الاقتصاد الكلي إلى الأسواق المالية إلى مؤشرات رفاهية الإنسان والتنمية. واصل الاقتصاد الإيراني نموه المعتدل للعام الثالث على التوالي في 2022/2023، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه في العام السابق. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8% في 2022/2023، مدفوعًا بالتوسع في الخدمات والتصنيع. وعلى الرغم من العقوبات، توسع قطاع النفط أيضًا، مدعومًا بشح أسواق النفط

العالمية. وساعدت الظروف الجوية المواتية القطاع الزراعي على النمو بشكل هامشي بعد الانكماشات التي شهدها في السنوات السابقة. وعلى جانب الإنفاق، كان الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي. وانكمش الاستهلاك الحكومي لاحتواء عجز الموازنة بعد سياسة توسعية حادة في 2021/2022. وفي الوقت نفسه، زادت الصادرات والواردات، كما أدى الاستثمار القوي في الآلات إلى ارتفاع الاستثمارات، في حين تحسن الاستثمار في البناء بشكل طفيف (البنك الدولي، 2023).

وتوضح الرسومات البيانية التالية تطور إجمالي التجارة السلعية عبر الفترة (2005-2022)، إلى جانب هيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات، وأفضل خمسة شركاء تجاريين في عام 2022. يشير رسم بياني رقم (1) إلى تطور الصادرات والواردات الإيرانية خلال الفترة (2005-2022)، فنجد أن الصادرات السلعية دائمًا تكون أكبر من الواردات السلعية مما يحقق فائضًا في الميزان التجاري السلعي. أما عام 2010، فيشهد أعلى قيمة للواردات والصادرات السلعية يليها انخفاض في عام 2015 ثم بدأت ترتفع في عام 2022. أما من حيث هيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات في 2022 الموضحة في الرسم البياني (2)، فنجد أن الوقود يمثل 50% من الصادرات السلعية، يليها المنتجات المصنعة حيث تمثل 30% من إجمالي الصادرات السلعية، ثم تمثل المواد الغذائية المصدرة 11% من إجمالي الصادرات السلعية يليها نسبة 8% التي تمثل الخامات والمعادن. أما أفضل خمسة شركاء تجاريين في عام 2022، فهي موضحة في الرسم البياني (3)، فنجد أن الصين هي أكبر الشركاء التجاريين حيث بلغت الصادرات الإيرانية إليها 14994 مليون دولار أمريكي، يليها دولة العراق، حيث بلغت 9940 مليون دولار أمريكي. تُعدّ تايوان من أكبر شركاء إيران التجاريين على الرغم من كونها محافظة صينية حيث بلغت إجمالي الصادرات الإيرانية إليها 8682 مليون دولار أمريكي. وتأتي في المرتبة الرابعة دولة تركيا، حيث بلغت إجمالي الصادرات الإيرانية إليها 6708 ملايين دولار أمريكي. وأخيرًا، بلغت إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الهند 4735 مليون دولار أمريكي.

رسم بياني (1): إجمالي التجارة السلعية (مليون دولار أمريكي)

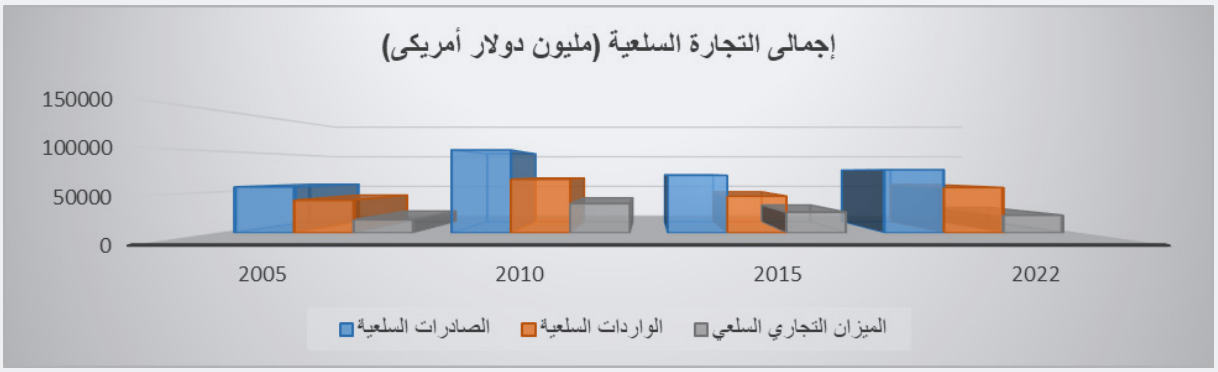

المصدر: تم رسمها بواسطة الباحث وفقًا لبيانات (UNCTAD, 2023).

رسم بياني (2): هيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات في 2022

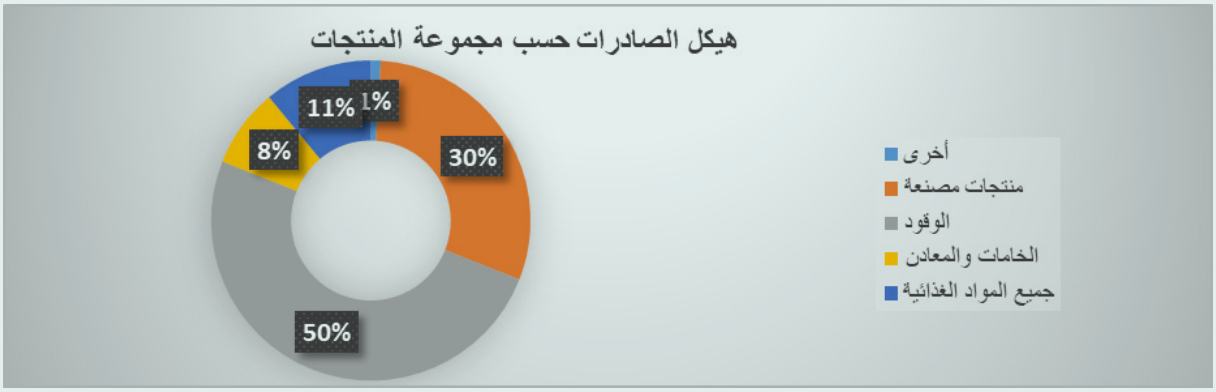

المصدر: تم رسمها بواسطة الباحث وفقًا لبيانات (UNCTAD, 2023).

رسم بياني (3): أفضل خمسة شركاء تجاريين (الصادرات بالمليون دولار أمريكي) في 2022

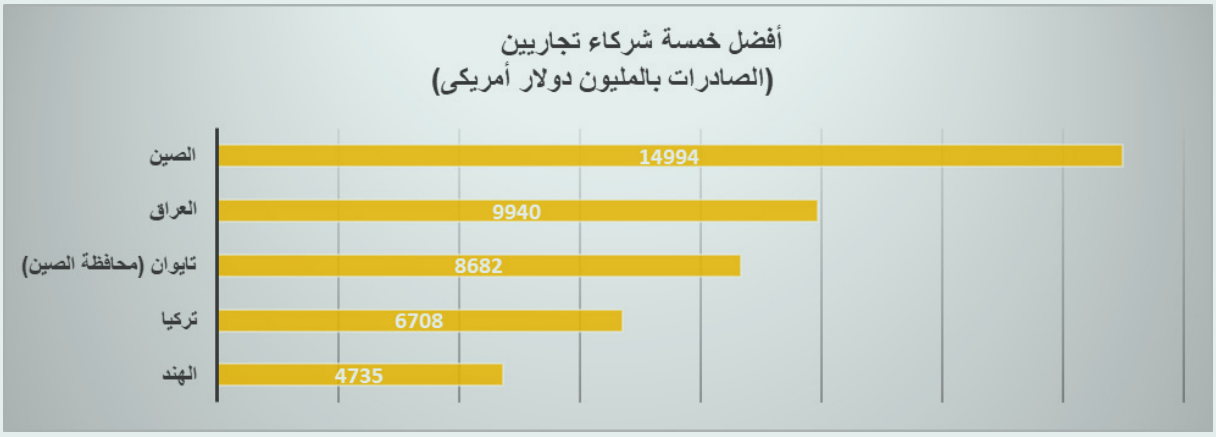

المصدر: تم رسمها بواسطة الباحث وفقًا لبيانات (UNCTAD, 2023).

ويسلط التقرير الضوء على الآثار المؤلمة لجائحة كوفيد19-، ويوثق التدهور الملحوظ في نتائج سوق العمل. على الرغم من التدخلات الحكومية الكبيرة لدعم الاقتصاد، في السنة الأولى للجائحة (2021/2022)، فقد ما يقرب من مليون وظيفة، وتقلصت المشاركة في القوى العاملة بنسبة 3 نقاط مئوية. وكانت النساء الإيرانيات الأكثر تضررًا: فقد كانت وظيفتان من أصل ثلاث وظائف مفقودة بين 2019/20 و2020/21 تشغلها نساء في السابق. والأمر الأكثر أهمية هو أن المكاسب التي تحققت في مشاركة النساء في قوة العمل والتي تراكمت ببطء منذ عام 2011، تلاشت. وتماشيًا مع ما لوحظ في بلدان أخرى، كانت النساء اللاتي لديهن أطفال صغار هن الأكثر تضررًا من الأزمة. أدى التأثير المشترك لإغلاق المدارس والتوزيع غير المتساوي لمسئوليات الرعاية داخل الأسرة، المرتبط بالأعراف السائدة بين

الجنسين، إلى دفع النساء الإيرانيات اللاتي لديهن أطفال إلى الخروج من القوى العاملة. ويظل ما إذا كان سيتم عكس هذه الاتجاهات أم لا مع عودة إدارة جائحة كوفيد19- وتعافي الاقتصاد من الأزمة مسألةً سياسيةً مهمةً (البنك الدولي، 2023).

وأخيرًا، بما أن إيران تخضع لعقوبات تجارية دولية بسبب برنامجها النووي، وبالتالي ركزت على تطوير استخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية في منذ أغسطس 2022، عندما وافقت وزارة التجارة الإيرانية على استخدام العملة الرقمية لمدفوعات الاستيراد. وتأتي هذه الخطوة بعد أول طلب رسمي لاستيراد السيارات في البلاد بقيمة حوالي 10 ملايين دولار أمريكي في 9 أغسطس 2022 باستخدام العملة المشفرة للدفع. ومع الموافقة على العملات الرقمية وتنظيمها لدفع ثمن الواردات، يمكن للشركات الإيرانية جلب السلع إلى البلاد دون استخدام اليورو أو الدولار الأمريكي. وقد قامت بالفعل بتنظيم تعدين "البيت كوين" (Bitcoin) في البلاد، حيث يمكن لعمال المناجم الاستفادة من الطاقة المدعومة في البلاد. بدأت خطة استخدام العملات المشفرة لمدفوعات الاستيراد في 2022 عندما سمح البنك المركزي الإيراني للبنوك المحلية وتبادل العملات والقائمين بالتعدين المرخصين بمعالجة فواتير الاستيراد باستخدام العملات المشفرة. وفي يناير 2023، أعلنت إيران أيضًا أنها تخطط لإطلاق عملة رقمية للبنك المركزي (3). وبالتالي، تعتبر التجارة الإلكترونية هي المحرك الرئيسي المستقبلي للاقتصاد الإيراني (البنك الدولي، 2023).

ما بين الصراع الانتخابي، وتزايد نسبة الاكتئاب في المجتمع، إلى القلق من عودة ترامب لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة.. كيف رأى الإعلام الإيراني أبرز اهتمامات البلاد داخليًا وخارجيًا؟

علي عاطف - باحث بوحدة الدراسات الإيرانية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنوعت لقضايا التي شغلت الرأي العام ووسائل الإعلام داخل إيران ما بين الملفات المحلية والخارجية، وإن كانت الأولى قد حصدت الاهتمام الأكبر على الإطلاق، وخاصة النقاشات والجدال المتعلق بالانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء.

أما خارجيًا على مستوى الإقليم، فإن القلاقل الإيرانية من الجانب الأفغاني فيما يخص مطالبات إيران بالحصول على القدر الكافي من مياه نهر هلمند والمهاجرين الأفغان في الداخل الإيراني قد استحوذا على الجانب الأكبر من الاهتمام الإعلامي في الداخل الإيراني، بينما مثّلت تداعيات الحرب غير المباشرة في قطاع غزة على العلاقات الإيرانية الغربية والإسرائيلية الاهتمام الأبرز لوسائل الإعلام والكتاب والمفكرين داخل إيران.

وفي هذا الصدد، اختلفت أيضًا وجهات نظر التيارات الأصولية والإصلاحية تجاه أغلب هذه الملفات، خاصة القضايا الداخلية. وفي ضوء ذلك، نتطرق فيما يلي لتوجهات الآراء داخل إيران إزاء هذه الملفات، وذلك بين التيارات السياسية على اختلافها.

أولاً: الاهتمامات الداخلية

شهدت الأسابيع الأخيرة صراعًا سياسيًا وفكريًا داخل صفحات الصحف الإيرانية الناطقة بالفارسية وعلى مختلف وسائل الإعلام الإيرانية الأخرى التي عكست ذلك الصراع. وتبلورت النقاشات والتوجهات على ذلك النحو فيما يخص ملف الانتخابات البرلمانية (مجلس شورى إسلامى) و"مجلس خبراء القيادة" (مجلس خبرگان رهبرى)، إلى جانب قضايا أخرى أهمها الاقتصاد الداخلي والتنمية المحلية.

أ. تشجيع "أصولي" ومقاطعة "إصلاحية" للانتخابات في إيران:

كان شهر فبراير والأسابيع التي سبقته أيضًا زاخرًا بالنقاشات الحادة بين الأصوليين والإصلاحيين فيما يخص الانتخابات البرلمانية و"مجلس الخبراء" في البلاد. فقد دعا الأصوليون، بمن فيهم رجال الدين والحرس الثوري والأحزاب ذات الصلة، إلى حشد أكبر نسبة ممكنة من المواطنين للمشاركة في هذه الانتخابات وكرّسوا وسائل الإعلام التابعة لهم لهذا الغرض، وذلك إلى الحد الذي قارن فيه بعض الأصوليين المشاركة في الانتخابات بالتقوى والإيمان وتأييد "الثورة الإسلامية في إيران".

فقد كانت نسبة المشاركة هي الهاجس الأكبر للأصوليين في إيران، على النقيض من الإصلاحيين الذين توقعوا نسبة مشاركة ستكون الأدنى في تاريخ الجمهورية الإسلامية منذ 1979 وحتى الآن.

وعلى أي حال أيضًا، انتقد التيار الإصلاحي أيضًا داخل وسائل الإعلام التابعة له، على اختلافها وعلى ألسنة الكتاب الموالين له، حالة الإقصاء التي واجهها مرشحو ذلك التيار سواء في الانتخابات البرلمانية أو مجلس الخبراء، ورأوا أن ذلك يصب في مصلحة الأصوليين والأحادية السياسية، وحذّر بعضهم من تداعيات ذلك على مستقبل البلاد سياسيًا.

کیهان

کد خبر: ۲۸۳۵۷۰ تاریخ انتشار : ۰۱ اسفند ۱۴۰۲ - ۲۲:۳۳

سرویس کیهان » اخبار

الف الف

انتخابات تنها مسیر حل مشکلات (یادداشت روز)

فارغ از نتیجه نهائی در انتخابات؛ همیشه یکی از مهم‌ترین و مورد توجه‌ترین عناصر مرتبط با هر انتخاباتی، مسئله میزان مشارکت و حضور پای صندوق‌های رای بوده و هست که از زوایای مختلف قابل بررسی است. در کشور ما که طی 45 سال پس از انقلاب اسلامی به نوعی رکورددار دفعات حضور و مشارکت مردمی پای صندوق‌های رای محسوب می‌شود؛ شاهد برپایی بیش از 40 انتخابات مختلف از رای کم‌نظیر یا شاید بی‌نظیر به اصل و مدل نظام در ابتدای انقلاب و در ادامه برپایی رفراندوم قانون اساسی برای زدن مهر تأیید مردم روی قانون مصوب و در ادامه برپایی انواع انتخابات مجلس، ریاست جمهوری، مجلس خبرگان و شوراهای شهر و روستا بوده‌ایم که بارها میزان مشارکت در بالاترین رتبه‌های قابل تصور و گاه حتی فراتر از میزان انتظار بوده است. علت این موضوع را می‌توان مردمی بودن نظام و اعتماد و باور مردم به صندوق‌های رای و همچنین اراده مردم در به رخ کشاندن وحدت ملی در عین تفاوت سلیقه یا گرایش سیاسی با هدف تقویت پایه‌های قدرت کشور و تقویت مردم سالاری دینی دانست.

در مشارکت‌های بسیار چشمگیر انتخاباتی در کشورمان گاه یک گروه و گرایش سیاسی یا یک شخص با سلیقه و تفکری خاص موفق به کسب رای اکثریت شده‌اند و گاه گروه و اشخاصی از گرایش و تفکری متفاوت، حتی گاه نتیجه رای مردم غافلگیرکننده بوده است. به عبارتی همواره در انتخابات‌های مختلف شاهد گردش و جابه‌جایی نیروهای سیاسی منتخب بوده‌ایم که این پویایی، اثربخشی و واقعی بودن نتیجه حضور مردم در پای صندوق‌های رای را نشان می‌دهد. موضوع ارزشمندی که نه تنها در بسیاری از کشورهای همسایه و منطقه سابقه ندارد و شاید آرزو و حسرت مردم

وعلى سبيل المثال، رأى الكاتب الإيراني الشهير "عباس شمس علي" في مقالة رئيسية له بصحيفة "كيهان" الأصولية التابعة لمكتب المرشد الأعلى، علي خامنئي، في عددها الصادر يوم 20 فبراير 2024 تحت عنوان "الانتخابات فقط هي التي ستحل المشكلات" أنه بغض النظر عن نتيجة الانتخابات، "فإن واحدة من أهم النقاط ذات الصلة بأي انتخابات عامة هي مستوى المشاركة بها، حيث إنها جديرة بالبحث من زوايا مختلفة".

وتطرق الكاتب إلى الانتخابات التي شهدتها إيران منذ مجيء النظام الحالي وحتى الآن، قائلًا إن "الأعداء" حاولوا دائمًا إثناء المواطنين عن المشاركة بها، إلا أن ما حدث كان العكس. وأقر الكاتب الإيراني بوجود مشكلات اقتصادية في الداخل الإيراني، إلا أنه قال "هل مع ذلك يمكن القول إن اختيار أشخاص ذوي خبرة وقدرة وتجربة أكبر وأفضل سيكون له تأثير على حل المشكلات أو الحد منها أم لا؟".

ويمثل ذلك دعوة من الكاتب لانتخاب أشخاص بأعينهم وهم الأصوليون. وشدد شمس علي على أنه "بغض النظر عن إمكانية تأثير المشاركة الواسعة من الناس على نتيجة الانتخابات، فإن هذه الأصوات في النهاية ستكون دعمًا شعبيًا قويًا وستلعب دورًا مؤثرًا في أداء المسئولين المنتخبين لاحقًا".

وبعد إجراء الانتخابات، وعلى المنوال ذاته، رأى الكاتب "حسين عبد اللهي فر" في مقالة له بصحيفة "جوان" التابعة للحرس الثوري تحت عنوان "لماذا تُعد المشاركة بنسبة 40% انتصارًا أيضًا؟" نُشر يوم 7 مارس 2024 أن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة بشقيها والتي بلغت 41% تُعد "انتصارًا ونجاحًا للنظام الإسلامي، مضيفًا أنه "من الطبيعي أن يصف

معارضو النظام الإسلامي، والمعاندون، والتيارات المقاطعة للانتخابات هذه المشاركة هزيمة للنظام السياسي، وأن يروها دليلًا على قوتهم ووزنهم الاجتماعي".

أما على الجانب الآخر، فإننا نجد الإصلاحيين ناقدين للانتخابات ولاستبعاد كثيرين منهم من هذه الانتخابات. ومثالًا على ذلك، نجد النائب الأول للرئيس الإيراني السابق والإصلاحي البارز "إسحاق جهانجيري"، يحذّر -في حوار صحفي أجرته معه صحيفة "اعتماد" الإصلاحية ونشرته في عددها الصادر يوم 20 فبراير 2024 تحت عنوان "تهديدات خطيرة للتيار الإصلاحي"- من حالة الإقصاء التي واجهها الإصلاحيون في الانتخابات البرلمانية ومجلس الخبراء الأخيرة.

يقارن جهانجيري بين الحكومة الحالية في إيران وحكومة الرئيس الأسبق، محمود أحمدي نجاد (2005 - 2013)، وينتقد بشكل غير مباشر حكومة إبراهيم رئيسي، قائلًا "إنني كنت صديقًا لرئيسي، إنني أستطيع فقط القول إن إدارة إيران عمل شاق، حيث ينبغي على إيران توظيف كل إمكاناتها البشرية حتى تستطيع عبور الأوضاع الصعبة. وعليه، فإن كانت لا توظف ذلك فهذا يعني أن المدير الذي يجلس بالأعلى ليس لديه تفهم جيد لشئون إيران وأحوال الدولة".

ويشرح النائب السابق أن التيار الإصلاحي يواجه في الوقت الراهن تهديدين اثنين متمثلين في "التهديد الإعلامي و"التهديد السياسي"، مشددًا على أن الإصلاحيين ليس أمامهم

سوى "الحوار سواء مع الدولة أو المجتمع معًا". وحول الانتخابات الأخيرة كذلك، وجّه النائب السابق للرئيس الإيراني انتقادات للتيار الإصلاحي حول رغبتهم بالأساس في الدخول للانتخابات بشكل جاد، موضحًا "أنهم قد واجهوا مصاعب في الانتخابات السابقة" وكان عليهم أن يتعلموا من ذلك، في إشارة مبطنة لدعوته إياهم عدم المشاركة.

ب. اختلاف التيارات السياسية في إيران حول آثار 45 عامًا من الثورة في إيران:

على الرغم من إجماع مختلف التيارات السياسية في إيران على تأييد الثورة التي جرت عام 1979، إلا أن طريقة تعاطيها مع الذكرى الـ 45 لها قد اختلفت بعض الشيء. فعلى الرغم من إثناء التيار الأصولي لآثار الثورة وطريقها حتى الآن، إلا أن التيار الإصلاحي قد نظر لهذا المسار بنظرة ناقدة، ولكنها إيجابية على أي حال.

وفي هذا الصدد، نجد صحيفة "شهروند" الأصولية التابعة للهلال الأحمر الإيراني تنشر تقريرًا رئيسيًا لها في عددها الصادر يوم 7 فبراير 2024 تحت عنوان "مباركٌ هذا النصر!" تقول: إن "الثورة الإسلامية بقيادة الخميني قد أدت لإنجازات متعددة غير مسبوقة في مجالات متنوعة"، حسب تعبيرها. وترى الصحيفة أن من بين "الإنجازات" قضايا مثل "الاستقلال السياسي" و"الحرية" و"زيادة حالة الاطلاع العام" و"المشاركة السياسية" و"الصمود في حرب السنوات الثماني"، مضيفًا أن "هذا يدل على الفكر الثوري، حيث إن الشباب في إيران

الإسلامية قد تمكنوا على الرغم من 4 عقود من العقوبات أن يحولوا التهديد إلى فرصة، حتى جاءت إيران في المراتب الأولى في كثير من المجالات العلمية والتكنولوجية".

وتطرق الكاتب فقال: إنها سنوات صعاب مرت على النظام في إيران من بينها الحرب مع العراق (1980 - 1988) والدعوات المستمرة من الخارج والداخل لأن يتظاهر الناس ضد النظام، وحالة العزلة التي "فُرضت" وغيره، كما ترى الصحيفة الإيرانية. وأثنى المقال -على الرغم من ذلك- على السياسات التي اتخذها النظام في هذه المجالات، سواء داخليًا أو خارجيًا، قائلًا إنه أيضًا لم يحدث أن "انزوت إيران سياسيًا، بل على العكس، تعززت علاقاتنا مع حكومات المنطقة وشعوبها. بل إن تكوين علاقات قوية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية يأتي على رأس برامجنا المؤكدة، وسوف نتبع هذه البرامج إن شاء الله".

وقد نشرت الصحيفة نفسها في عدد آخر صدر يوم 12 فبراير 2024 تحت عنوان "صعود إيران 34 درجة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية بعد الثورة"، تقول إن إيران قد تقدمت 34 مرة (درجة) في مؤشر التنمية البشرية خلال الـ 45 عامًا الماضية، أي بنسبة 77%، حسب الصحيفة.

مرتضی الویری از اهداف و آرمان‌های انقلاب می‌گوید

ضرورت بازگشت به مانیفست نوفل لوشاتو

مهدی بیک اوغلی

«مانیفست نوفل لوشاتو» عنوان محتوایی است که در ماه‌های منتهی به انقلاب از سوی امام(ره) و یاران نزدیک ایشان خطاب به مردم ایران ارایه شد و در ادامه مورد پذیرش و اقبال اکثریت ایرانیان قرار گرفت. در واقع مردم ایران زمانی که صفوف پیوسته طرفداران رژیم شاهنشاهی را می‌شکستند، تصویری از جامعه‌ای را در ذهن داشتند که آیت‌الله خمینی در نوفل لوشاتو برای مردم ایران ترسیم کرده بود. جامعه‌ای که در آن نه خبری از خالص‌سازی‌ها بود،

نه اشاره‌ای به نظارت استصوابی برای گزینش‌های سیاسی شده و نه بحثی درباره تقابل با غرب و امریکا و... در بطن آن وجود داشت. نه مردم دعوت به قناعت و کم‌خوری می‌شدند، نه خبری از اجبار در مناسک دینی و حجاب بود و نه احتمالی از اخراج اساتید و برخورد با رسانه‌های منتقد در آن گنجانده شده بود.

بنیانگذار انقلاب در نوفل لوشاتو در مواجهه با مخاطبان و خبرنگاران داخلی و خارجی و زمانی که با پرسشی درخصوص شکل و شمایل جمهوری آینده مواجه شدند، اعلام کردند: «مثل سایر جمهوری‌ها و مترقی، اسلام هم همراه با دموکراسی و پیشرفته؛ با همه مظاهر تمدن

وعلى النقيض من المدح، نجد الكاتب الإصلاحي مهدي بيك أوغلي يوجه نقدًا غير سلبي للثورة الإيرانية في مقال له بصحيفة "اعتماد" الإصلاحية يوم 6 فبراير 2024 تحت عنوان

"أهمية العودة إلى مانيفستو نوفل لوشاتو" يدعو فيه إلى العودة لما أسماه "مانيفستو" الثورة الإيرانية الذي كتبه روح الله الخميني حينما كان في فيلاه بفرنسا.

وانتقد الكاتب كثيرًا الإجرءات السياسية والاقتصادية للنظام الإيراني على مدار 45 عامًا من الثورة فقال إنها لم ترد في "مانيفستو الخميني"، ورأى أن من بينها النقاش حول الصدام مع الغرب، ودعوة الناس للحد من الاستهلاك، وفرض الحجاب أو طرد المدرسين ومعاقبة وسائل الإعلام الناقدة وغيرهم. وعلى الرغم من إشادة الكاتب الإيراني بالسنوات الأولى للنظام الإيراني، إلا أنه لم يكن راضيًا عن إجراءات السنوات اللاحقة والأخيرة، والتي أشار إلى أن من بينها خلو البرلمانات الأخيرة من أغلب التيارات السياسية في الداخل وتوجه السياسيين النافذين إلى "القضاء" على خصوم لهم أو "تسوية حسابات".

وقد أجرت الصحيفة أيضًا حوارًا مع السياسي الإيراني المخضرم والشهير "مرتضى الويري" حول مسيرة الثورة الإيرانية حتى الآن، يعتقد خلالها الويري أن الناس الذين أطلقوا وشاركوا في الثورة الإيرانية كانت لديهم "أفكار مثالية" لم تتحقق حتى الآن في عمر الجمهورية الإيرانية، كما لم تر مطالبهم أرض الواقع. وحسب تعبير الويري، فإنه "لو اتبعت إيران مانيفستو الخميني لأصبحت الآن يابان الشرق الأوسط"، طبقًا لتعبيره. بل يذهب السياسي الإيراني إلى القول إن الأحداث التي مرت بها إيران خلال السنوات الماضية لم تجعلها فقط تحلم بأن تصبح يابان الشرق الأوسط، بل "إن إيران أصبحت على مسار تحولها لكوريا شمالية المنطقة".

ج. ارتفاع نسبة الاكتئاب في المجتمع الإيراني:

اهتمت العديد من وسائل الإعلام الإيرانية خلال الأسابيع الماضية بمسألة ارتفاع نسبة الاكتئاب بين المواطنين في البلاد، وهي مسألة سلطت عليها الضوء العديد من وسائل الإعلام في الداخل خلال هذه الفترة.

وحول ذلك، على سبيل المثال، نشر موقع "إنصاف نيوز" الإصلاحي تقريرًا له يوم 26 فبراير 2024 تحت عنوان "المجتمع الإيراني المليء بالتحديات والمتأزم ومن وجهة نظر المتخصصين" حذّر فيه من تزايد نسبة المكتئبين في المجتمع الإيراني، وتداعيات ذلك على الأمن العام من حيث ارتفاع نسبة الانتحار مثالًا.

يقول الموقع الإصلاحي إن العديد من التقارير خلال الفترة الأخيرة حذّرت من "تزايد الأمراض النفسية والانتحار بين المجموعات المختلفة، حيث إن نسبة الإصابة بالاختلالات النفسية آخذة بالازدياد، بل في مدينة كبيرة مثل طهران تتزايد الأرقام أكثر". ويدعو التقرير السلطات المعنية إلى أخذ الأمر في الحسبان، موضحًا أنه على الرغم من أن نسبة الانتحار في إيران لا تزال أقل من النسبة العالمية، إلا أنها آخذة بالازدياد في الداخل.

ويوضح التقرير أن أغلب حالات الانتحار في الداخل تجري بين "الجماعات الاجتماعية المحرومة، والشباب، والطلبة، خاصة أساتذة العلوم الطبية". وحسب التقرير، فإن 10-8 تحديات من تلك التي يواجهها المجتمع الإيراني تتسبب بشكل مباشر في ارتفاع نسبة المكتئبين، مشيرًا إلى أن أبرز هذه التحديات "البطالة والإحباط بشأن المستقبل، وتراجع الثقة العامة، والاختلاف الطبقي الاجتماعي، ضعف الأخلاق العامة، الأمن النفسي والاجتماعي وانتهاك الحقوق الأساسية، وطريقة التعليم الإيديولوجية".

وحسب التقرير الإيراني، فقد وصلت نسبة المكتئبين في العاصمة طهران وحدها إلى 43% من سكانها، مشيرًا إلى أن ترتيب إيران متقدم في مؤشر الاكتئاب العالمي.

ثانيًا: الاهتمامات الخارجية

تعددت الملفات الخارجية التي استحوذت على اهتمامات الكتاب والمفكرين ووسائل الإعلام الإيرانية خلال شهر فبراير والأسبوع الأول من مارس 2024، وجاءت على رأسها التداعيات الدولية الخاصة بأزمة قطاع غزة والبحر الأحمر وتأثيرها على العلاقات الخارجية لطهران، خاصة ما يتعلق بالولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل. ومع ذلك، نجد اهتمامًا آخر أيضًا بالانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في ظل مخاوف لدى بعض المفكرين الإيرانيين من عودة الرئيس السابق دونالد ترامب، وكذلك تسليطًا للضوء أيضًا على الأوضاع في أفغانستان المجاورة وتأثيرها على الدولة الإيرانية، خاصة مع وجود عدد كبير من المهاجرين الأفغان داخل إيران الذين تسعى الدولة هناك للتعامل مع قضاياهم وتأثير انتشارهم عليها.

أ. "غزة أساس أزمة البحر الأحمر":

هكذا ترى وسائل الإعلام الإيرانية أزمة البحر الأحمر الجارية، بحيث تؤكد أنه حين انتهاء الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، فإن أزمة البحر الأحمر سوف تنتهي، وذلك في ظل قيام "الحوثيين" بمهاجمة السفن الأجنبية المارة في جنوبه وفي المياه الدولية الأخرى في خليج عدن وبحر العرب.

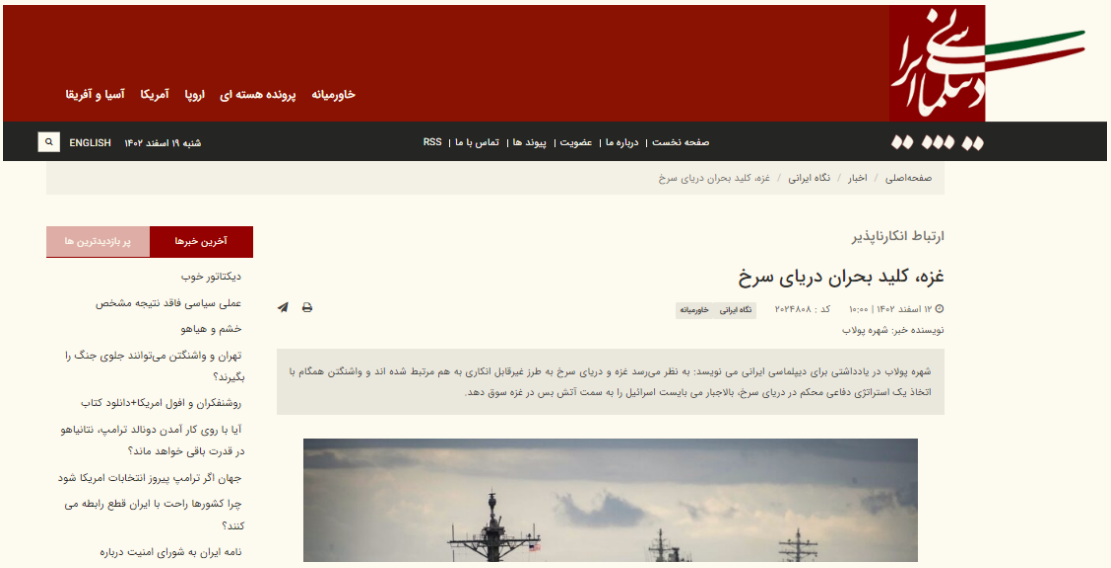

وحول ذلك، تقول الكاتبة الإيرانية "شهره بولاب" الحاصلة على الدكتوراه في الجغرافيا السياسية في مقال لها بموقع "الديبلوماسية الإيرانية" التحليلي التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يوم 2 مارس 2024 تحت عنوان "غزة، أساس أزمة البحر الأحمر" إن الحرب في غزة والهجمات التي يقوم بها "الحوثيون" قد جعلت الولايات المتحدة أكثر قربًا إلى "حرب كبرى إقليمية" في الشرق الأوسط، حيث تشير إلى أن هذه الهجمات البحرية قد قادت واشنطن إلى إطلاق عملية "حارس الازدهار" وتنفيذ هجمات متعددة متواصلة ضد مواقع "الحوثيين" في اليمن.

وتضيف الدكتورة الإيرانية أنه "يبدو أن غزة والبحر الأحمر مرتبطتان بعضهما ببعض بشكل غير قابل للإنكار، ومن ثم يجب على واشنطن اللجوء إلى استراتيجية دفاعية محكمة في البحر الأحمر، وأن تقود إسرائيل جبرًا إلى وقف لإطلاق النار في غزة". واستعدت الكاتبة في ضوء هذا أن تتوقف الهجمات الحوثية في المياه الدولية طالما استمرت الحرب في غزة.

وفي هذا الإطار، يرى الموقع التحليلي الديبلوماسي أيضًا في مقالة أخرى للكاتب الصحفي "حسين فاطمي" يوم 5 مارس 2024 تحت عنوان "هل على شفا الحرب؟" أنه من المتوقع أن تندلع حرب جديدة في المستقبل القريب بين إسرائيل و"حزب الله" اللبناني في الجنوب، وذلك بعد استهداف الأخير لعدد من الجنود الإسرائيليين الذين حاولوا العبور إلى الأراضي اللبنانية ومهاجمته أيضًا لمواقع داخل إسرائيل. بل إن الموقع يرى أن إسرائيل بدأت بالفعل هذه الحرب رويدًا رويدًا. وأشار الكاتب في هذا الصدد إلى أن توقف الحرب في غزة سوف يُنهي "الحرب في المنطقة".

وقد تطرقت وسائل إعلام أخرى موالية للإصلاحيين إلى ما هو أبعد من ذلك حين طرحت الأبعاد الدولية الكبرى للأزمة من حيث الدور الصيني وفعالية بكين في الأزمة. وعلى سبيل المثال، طرح موقع "انتخاب" التحليلي الإيراني في تقرير له حمل عنوان "الأزمة في البحر الأحمر، لماذا لا تضغط الصين على إيران؟" يوم 17 فبراير 2024 تساؤلًا حول سبب عدم لعب بكين دورًا أكبر في أزمة البحر الأحمر، ولماذا بعد توسطها بين إيران والسعودية العام الماضي لا تتوسط أيضًا بين إيران والحوثيين لمنع الهجمات في البحر الأحمر وإيقاف الأزمة الإقليمية، حيث يصف التحليل الصين بأنها الوحيدة القادرة على لعب هذا الدور.

ويجيب الموقع على ذلك قائلًا إنه على الرغم من الاستثمارات الصينية الكبيرة في دول الشرق الأوسط، فإن الصين يبدو أنها ترغب فقط في تلك المنطقة في "إضعاف نفوذ الولايات المتحدة، على الرغم من تحول الصين خلال السنوات الماضية في الواقع إلى لاعب إقليمي، وعلى الرغم أيضًا من تضرر مصالحها في المنطقة خلال الأشهر الأربعة الماضية".

وحسب الموقع التحليلي، فإن "الصين أقدمت على أمرين للاستفادة من هذه الأزمة؛ الأول: وهو انتقاد الولايات المتحدة من أجل إظهار نفسها على أنها متضامنة مع دول الجنوب الناقدين لدور واشنطن"، والأمر الثاني: يتمثل في إقدام بكين على تأجير سفنها للشركات الدولية لاعتقاد الأخيرة بأنها في أمان عن هجمات الحوثيين، مما يدر عليها أموالًا طائلة.

1. الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة وقلق من عودة ترامب:

استحوذت الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في نوفمبر المقبل في الولايات المتحدة على اهتمام واسع داخل الأروقة السياسية الإيرانية خلال شهر فبراير 2024. فقد أبدت وسائل الإعلام والكتاب الإيرانيون قلقًا واضحًا من عودة الرئيس السابق، دونالد ترامب،

إلى سدة الرئاسة في البلاد. وعلى الأغلب، لا تنتقد وسائل الإعلام الإيرانية ترامب فقط، بل والرئيس الحالي أيضًا جو بايدن.

وفي هذا الصدد، أبدى موقع "الدبلوماسية الإيرانية" التحليلي في مقال تحت عنوان "ترامب في مواجهة بايدن" يوم 7 مارس 2024 قلقًا واضحًا من الانتصارات الانتخابية التي يحققها الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، داخل الولايات الأمريكية خلال الأشهر الماضية. حيث قال: "أخيرًا حدث ما كنّا نتوقعه، فقد علّقت المندوبة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، حملته الانتخابية خلال الثلاثاء الكبير لصالح منافسها الجمهوري أيضًا ترامب". ويرى الموقع أنه مع انسحاب هيلي فقد انحسرت المنافسة الانتخابية بين ترامب ذو الـ 77 عامًا والرئيس الحالي جو بايدن ذو الـ 81 عامًا، واصفًا ذلك بأنه "أول منافسة مكررة لرئاسة الولايات المتحدة منذ عام 1956 على الرغم من إظهار استقصاءات الرأي حصول بايدن وترامب على تأييد شعبي أقل لهما مما كان عليه في الماضي بين المصوتين".

أما موقع "فراراو" التحليلي الإيراني، فقد تطرق في مادة تحليلية له نُشرت يوم 9 مارس 2024 تحت عنوان "أجواء غير حاسمة في الانتخابات الأمريكية" إلى العوامل المؤثرة على نسب فوز المرشحين الديمقراطي بايدن والجمهوري ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

وقال الموقع إن من بين ذلك الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة وقضايا الحدود مع المكسيك وقوانين الإجهاض، علاوة على مستوى مشاركة المصوتين ودور الداعمين الماليين للطرفين. ومع ذلك، يشير الموقع إلى أن مسارات الانتخابات الأمريكية غير حاسمة ويمكن أن يطرأ عليها أي تغيير في أي وقت، لذا فلا يزال من المبكر حسم القول بشأنها.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies